

CD/PV.532
6 February 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين
بعد الخامسة

المعقودة في قصر الأمم المتحدة بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هندريك فاغنميكس (هولندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٢٢ والجزء الأول من دورة عام ١٩٩٠ لمؤتمر نزع السلاح . لي الشرف أن أتولى بالنيابة عن مملكة هولندا ، رئاسة المؤتمر لشهر شباط/فبراير . وأستهل كلمتي بأن أتعهد إليكم جميعاً بالتعاون التام من جانبي وجانب وفدي للاضطلاع بمسؤولياتي . وسأرحب دائماً بأي عضو يرغب في التحديث إلى رئاسة المؤتمر ، وبالطبع سأعتمد على مساعدتكم القيمة في تناول المسائل المعروضة أمامنا .

بصفتي رئيساً للمؤتمر ، يسعدني أن أرحب ترحيباً حاراً بشخصيتين مرموقتين تشتركان معنا في حضور هذه الجلسة الافتتاحية العامة . وأود أن أحيطكم علماً بأن سعادة السيد هانز فان دين برويك وزير خارجية مملكة هولندا قد قرر مخاطبة المؤتمر في هذه الجلسة الافتتاحية العامة ليؤكد مرة أخرى بمناسبة ابتداء رئاسة هولندا للمؤتمر ، على ما يبديه هو وحكومته من اهتمام ودعم نحو أعمال هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح . وقد سبق للوزير فان دين برويك أن خاطب المؤتمر فسي مناسبتين لذلك فهو معروف جيداً لدى المشتركين فيه . وكذلك أعرب سعادة السيد الواس موك وزير خارجية النمسا عن رغبته في مخاطبة المؤتمر اليوم . وقد سبق للوزير أن زار المؤتمر وشاركنا بآرائه السديدة بشأن المواضيع قيد النظر . وكما تعلمون ، فإن بلده يشترك منذ سنوات عديدة اشتراكاً فعالاً في أعمالنا كبلد غير عضو . وأود أن أشير إلى أن الأعضاء أعربوا لي أثناء مشاوراتي معهم عن رغبتهم في دعوته ، من باب المجاملة ، لكي يلقي كلمته اليوم أمام المؤتمر قبل أن نتناول جميع الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر .

ولذلك يسعدني جداً أن أعطيه الكلمة . وإنني متأكد من أن جميع الأعضاء سيستمعون باهتمام خاص إلى الكلمات التي سيدلي بها الوزيران اليوم وأود أن أتوجه بالشكر إليهما على بذلهما وقتاً من جداول أعمالهما المشغلة بالمشاغل للاشتراك في هذا المؤتمر بآرائهما بشأن المسائل الحيوية المتعلقة بنزع السلاح .

واسمحوا لي أيضاً بالنيابة عن المؤتمر ، أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس السابق للمؤتمر السيد الفالي بنهيماسفير المغرب على الأسلوب الرائع الذي أدار به أعمالنا خلال شهر آب/أغسطس . فمهاراته الدبلوماسية وخبرته ودرايته بالدبلوماسية المتعددة الأطراف كانت مكاسب قيمة للمؤتمر ولا سيما في إنجاز المهمة المعقدة المتمثلة في إعداد تقريرنا السنوي .

فمنذ الدورة السنوية الماضية للمؤتمر تركنا العديد من الاصدقاء والزملاء . وأشير إلى ممثلي تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وفنزويلا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة

الأمريكية . ونتمنى لهم جميعاً النجاح في أنشطتهم المقبلة ، كما نتمنى السعادة لكل شخص منهم . ولئن كنت متأكداً من أننا سنفتقدهم جميعاً ، لكنني أود أن أشير بوجه خاص إلى شخصية مرموقة كرست بنجاح معظم عملها الوظيفي الممتاز لنزع السلاح ، وأعني السيد ألفونسو غارسيا روبليس سفير المكسيك الذي مثل بلده تمثيلاً بارزاً في هذا المؤتمر منذ عام ١٩٦٧ وهو أحد الشخصيتين الحائزتين على جائزة نوبل للسلام اللتين خدمتا المؤتمر ، وهو أيضاً الشخص الذي وضع أساس معاهدة ثلاثيلوكو . لقد كان السيد ألفونسو عميد المجتمع الدبلوماسي لنزع السلاح وترك أثراً لا يمحي في مداولات هذه الهيئة .

وفي الوقت نفسه ، يسعدني أن أرحب بالمثلين الجدد في المؤتمر الذين عينوا مؤخراً كرؤساء لوفودهم وهم: روبيرتو غارسيا موريتان سفير الأرجنتين ، وجيرالد شانون سفير كندا ، وهو زيتونغ سفير الصين ، وخوزيه بيريز نوفوا سفير كوبا ، وأندريا نيغروتو كامبياسو سفير إيطاليا ، وميتسورو دونوواكي سفير اليابان ، وميغيل مارين بوش سفير المكسيك ، ووستيغن ليدوغار سفير الولايات المتحدة الأمريكية وهو راثيو أرتياغا سفير فنزويلا . ونتوجه إليهم جميعاً بأخلص تمنيات النجاح في الاضطلاع بواجباتهم الهامة .

وأود أيضاً أن أرحب بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، السفير يازوشي أكاشي ، الذي يتابع أعمالنا اليوم . إن الإدارة التي يرأسها السفير أكاشي تقدم دعماً جوهرياً إلى المؤتمر . وأود أن أشكره على اهتمامه المستمر بعملنا وعلى الطريقة الفعالة جداً التي يستجيب بها إلى متطلبات هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح .

كما أود أن أشير بوصفي رئيساً للمؤتمر إلى الوفاة المفاجئة لأحد أعضاء الأمانة ، الأنسة آني ريبوزي التي عملت معنا خلال السنتين الماضيتين . فخلال تلك الفترة ، حظيت الأنسة ريبوزي بالتقدير البالغ من المؤتمر لما تحلت به من صفات على الصعيدين المهني والشخصي . ومنفتقدها نحن وأصدقائنا وزملائنا في الأمانة ، وأود أن أطلب إلى الأمين العام للمؤتمر السفير كوماتينا أن ينقل إلى والديها بالنيابة عن المؤتمر أخلص تعازينا لهذه الخسارة التي لا تعوّض .

وسنبداً الآن بتنظيم عملنا لهذا اليوم . فهناك عدد من المسائل التنظيمية الملحة التي ينبغي إنجاز تسويتها للسماح للمؤتمر بالبدء في بحث المسائل الموضوعية . وأشير إلى اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل وكذلك إلى إعادة تشكيل الهيئات الفرعية المعنية بمختلف بنود جدول الأعمال . وآمل بوجه خاص ، أن نستأنف

قريباً عملنا بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية بروح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الإعلان الختامي لمؤتمر باريس . ويشجعني التقدم الذي لاحظته أثناء مشاوراتي بشأن الولاية التي ينبغي اعتمادها للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ومن شأن الاتفاق المبكر على هذا النص أن يسمح بتكثيف مفاوضاتنا تحت الرئاسة المليئة بالقوة والنشاط التي يتولاها السيد هيلتينوس سفير السويد . وإنني أتوقع أننا سنعيد اليوم تشكيل اللجنة المخصصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها ضدها ، واللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية ، وذلك بالولاية الحالية لكل من اللجنتين وتعيين رئيس لكل منهما . ونظراً إلى أن بند جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" يمثل إحدى القضايا الرئيسية المطروحة على المجتمع الدولي ، فإنني أمل أيضاً في أن تبدأ اللجنة المخصصة المعنية بتلك المسألة أعمالها دون تأخير . واعتقد أننا إذا نجحنا في اتخاذ القرارات الملائمة بصورة سريعة ، فإن المؤتمر سيكون قد بدأ بداية طيبة .

وسننظر أيضاً في الاقتراحات الأخرى المتعلقة بالأسلوب الذي ينبغي للمؤتمر أن يتبعه للنظر في البنود الأخرى من جدول الأعمال . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر بأننا لا نزال بحاجة إلى إيجاد أطر تنظيمية مناسبة لبحث المسائل النووية المدرجة في جدول الأعمال وبوجه خاص ، أود أن أؤكد على أهمية المشاورات الفردية غير الرسمية التي عقدها في السنة الماضية ممثل اليابان بتشجيع من رؤساء المؤتمر المتتاليين ، بشأن الولاية المناسبة التي ستسند إلى لجنة متخصصة بمقتضى البند ١ من جدول الأعمال المعنون "حظر التجارب النووية" . وقد علمت أن تلك المشاورات ستستمر . وأرحب بهذه المبادرة التي اتخذها ممثل اليابان وأتمنى له النجاح في جهوده . وبالطبع فإنني على استعداد لمساعدته ومساعدة الأعضاء الآخرين في جهودهم .

وأخيراً وليس آخراً ، فإننا سنتناول الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء للمشاركة في المؤتمر . واعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يستجيب على الفور إلى هذه المبادرة المشجعة المتمثلة في أن عدداً لا يقل عن ٣٠ دولة غير الدول الأعضاء قد أعرب عن اهتمامه بالمشاركة في أعمالنا خلال دورة عام ١٩٩٠ . وفي النهاية ستستفيد المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح من هذه المشاركة الواسعة النطاق لأن ذلك سيكفل الوفاء المرغوب بإحدى مهام هذه الهيئة - وهي مهمة التوصل إلى اتفاقات مقبولة على نطاق عالمي .

وكما تعلمون ، أن مسألة توسيع عضوية المؤتمر لا تزال معلقة ، على الرغم من أن النظر فيها قد بدئ منذ ثماني سنوات . وأمل أن يتم إيجاد حل يسمح لنا بالاضطلاع

بمسؤولياتنا حيال المجتمع الدولي . وشمة موضوع آخر يتطلب النظر فيه وهو تحسين أداء مهام المؤتمر وزيادة فعاليتها . فقد شارك وفدي بصورة نشطة في عملنا في هذا المجال عن طريق تقديم اقتراحات مختلفة منها بعض الاقتراحات المتعلقة ببرنامج عملنا السنوي . وأنوي إجراء مشاورات لتحديد أفضل السبل التي يمكن لنا بواسطتها أن نواصل بحث هذه المسألة .

وأود الآن أن أعطي الكلمة إلى الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الذي سيتلو علينا الرسالة التي وجهها السيد خافيير بيريز دي كويلار إلى المؤتمر .

السيد كوماتينا (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): سيدي الرئيس ، فيما يلي رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح .

"بعد فترة طويلة من المنازعات والتوترات وعدم الثقة نشهد الآن بوادر متزايدة للتقدم في السعي إلى إيجاد سلم مستقر ودائم . فلقد أثبتت العام الماضي أنه عام تضامنت فيه الاتجاهات نحو هذا الهدف . وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن تحقيق الاستقرار والسلم على المستوى العالمي ، فقد واصلت التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية اكتسابها قوة دافعة . فزيادة التقارب بين الشرق والغرب ، والتوجه نحو تسوية المنازعات الإقليمية المختلفة ، والتغيرات السياسية الهامة في أوروبا وغيرها من مناطق العالم ، وتزايد مشاركة الأمم المتحدة في المسائل الهامة التي تواجه المجتمع الدولي إنما هي تطورات أتاحت مناخاً مؤاتياً . وهناك الآن فرص جديدة متاحة لمواصلة اتخاذ تدابير مجدية في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وأشير إلى التنفيذ الناجح لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وقوة الدفع المشجعة التي حظيت بها محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية "متارت" . فهذه بوادر هامة للتقدم في مواجهة التحديات في العالم اليوم .

"إن المجموعة الواسعة النطاق من المفاوضات الشائبة والمتعددة الأطراف والمواضيع التي تتناولها ، تبعث على الأمل في أن يصبح الاتجاه الحالي اتجاهًا لا رادَّ له وبذا يحث خطأ عملية نزع السلاح . وقد جاءت مساهمات ملموسة في هذه العملية من اجتماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ومن اجتماع رئيسي القوتين العظميين في مالطا المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونرحب بإعلانهما أن الوقت قد حان للتخلي عن فترة الحرب الباردة والانتقال إلى عالم أكثر أمناً . ويجب الترحيب بجميع هذه الجهود المبذولة لتحويل عام ١٩٩٠ إلى عام يتم فيه التوصل إلى اتفاقات ملموسة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

"لقد أكدت مراراً على الأهمية الحاسمة للتسريع بإبرام اتفاقية متعددة الأطراف تنص على حظر استحداث جميع الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو تخزينها أو الحصول عليها أو نقلها أو استخدامها كما تنص على تدمير المخزون منها . ففي عام ١٩٨٩ ، اتضح توافق سياسي بين الآراء في المجتمع الدولي بشأن الحاجة الملحة إلى الموافقة على تلك الاتفاقية . وهناك الآن تصميم متزايد باضطراد وتعمد صريح نحو معالجة المشاكل المعلقة في أقرب وقت ممكن . ويشهد الإعلان الختامي الصادر عن ١٤٩ دولة في مؤتمر باريس على الإدراك العالمي الصادق للحاجة إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية قضاء تاماً . وفي هذا الصدد أشيد أيضاً بمبادرة حكومة أستراليا لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين الصناعة الكيميائية والحكومات عن طريق عقد مؤتمر لممثلي الحكومات وممثلي الصناعة في كانبيرا .

"ومرة أخرى أناشد أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأن يستفيدوا ، كأولوية عليا ، من الزخم السياسي المترتب على جميع تلك الأحداث وأن يكشفوا خلال الدورة الحالية المفاوضات الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للاتفاقية . فليس هناك ما يبرر أي تأخير لا داعي له . وإنني واثق من أن جميع الدول ستفي بالتزاماتها لتحقيق هذا الغرض .

"ولا يزال مؤتمر نزع السلاح ملزماً بالنظر في مواضيع هامة أخرى تتسم بطابع عالمي ولا تزال تتطلب اتخاذ إجراء عاجل متعدد الأطراف . فقد أولت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً الأولوية الأولى إلى مسألة وقف جميع تفجيرات التجارب النووية . وينبغي المزيد من التقدم إلى الامام بالعلامات المشجعة التي شوهدت في المفاوضات الثنائية . إلا أنني ما زلت مقتنعاً بأن فرض حظر شامل على تلك التجارب سيمهد السبيل لنزع السلاح النووي ويخلص العالم من التهديد النووي . ولمؤتمر نزع السلاح دور لا بديل له في هذا الصدد . فالجهود المبذولة لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ولتصبح معاهدة حظر شامل للتجارب هي جهود تعبّر عن قلق واسع النطاق نحو الوضع الحالي .

"ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح التخلي عن مسؤولياته المتعلقة بالنظر في مسائل نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية . وآمل في أن يوفر المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، قوة دافعة لهذه العملية .

"وهناك توافق في الآراء على أنه ينبغي أن يقتصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية . وكما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة ، فإن مؤتمر نزع السلاح له الدور الرئيسي في منع حدوث صباق للتسلح في الفضاء الخارجي . فهذه قضية عالمية ، لأن أي نشاط عسكري في الفضاء الخارجي يؤثر على العالم بأسره .

"وآمل في أن تؤثر التغييرات الإيجابية في العلاقات الدولية تأثيراً مؤاتياً على النظر في بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . فأهمية الاتفاقيات

الثنائية والإقليمية المتعلقة بعملية نزع السلاح ، في القضايا النووية والقضايا التقليدية على السواء ، أهمية عظيمة تجل عن كل وصف . وبالمثل ، يجب أن تواكب هذا التقدم خطوات تقدم في هذا المحفل المتعدد الأطراف . ولكي يتسنى ذلك ، يجب السماح لمؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح - بأن يؤدي دوره التفاوضي بالكامل .
"وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم" .

الرئيسي: أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة على كلمته . وسأكون ممتناً له إذا أبلغ السيد بيريز دي كويلار تقديرنا للرسالة الهامة التي بعثها إلينا .

كما وجه الأمين العام للأمم المتحدة لنا رسالة يحيل بها القرارات والمقررات المتعلقة بنزع السلاح التي اعتمدت في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . وقد عممت هذه الرسالة ومرفقاتها اليوم بوصفها الوثيقة CD/959 .

ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم سعادة السيد هانز فان دين برويك وزير خارجية مملكة هولندا وسعادة السيد ألويس موك وزير خارجية النمسا وممثلو المكسيك والسويد . كما سيتحدث ممثل المكسيك بوصفه منسقاً لمجموعة الـ ٢١ بعد أن ينتهي المتحدثون الواردة أسماؤهم في القائمة .

ويسعدني بوجه خاص أن أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد هانز فان دين برويك وزير خارجية هولندا .

السيد هانس فان دين برويك (هولندا) سیدی الرئيس ، يسعدني اليوم
بصفة خاصة أن أكون من بين أول المهنيين لكم على توليكم منصب الرئاسة لهذا الشهر ، اسمحوا لي أن أضيف بعض الكلمات للتعبير عن مشاعري الشخصية وسروري البالغ لتولي صديقي القديم زمام الرئاسة . ويبدو أن شهر شباط/فبراير يتخفنا عادة بشيء من المسائل الشائكة التي يجب التصدي لها ، لكنني أطمئنكم أيها الأعضاء الموقرون أن مهمة إيجاد حلول لهذه المشاكل أو على الأقل المساعدة في حلها ، هي مهمة دون شك في أيادي أمينة .

واسمحوا لي أيضاً أن أنضم إليكم سيدي الرئيس في تقديم الشكر إلى سلفكم في الرئاسة السيد بنهيا ، سفير المغرب ، على أسلوبه القدير والمتوازن الذي تراس به المؤتمر ، واسمحوا لي أن أرحب شخصياً ترحيباً حاراً بالمشاركين الجدد ، وألاحظ أن

من بينهم أشخاصاً لهم خبرة واسعة النطاق في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ونأمل أن نستفيد فائدة كبيرة من هذه الخبرة . ومما يبعث على الاطمئنان أن الوفود ستواصل الاستفادة من المساعدة الفورية والمهنية التي تقدمها الامانة تحسب الإدارة القديرة بقيادة السفير كوماتينا . واسمحوا لي في هذه المقدمة أن أتوجه بتحية خاصة إلى زميلي وصديقي السيد ألويس موك ، وزير خارجية النمسا وهو على علمي أحد المؤيدين الاوفياء للحركات الرامية إلى تحقيق السلم والانفراج . وإني لأشفق عليه إذ سيأخذ الكلمة بعدي: فإذا اختلفت أقوالنا فسوف يُظن أننا على خلاف ، وإذا اتفقت بالفعل أقوالنا فسوف يُقال إنه ازدواج . وإنني أعرف يا ألويس أن لك من المقدرة والبراعة ما يمكنك من التغلب على مثل هذه المآزق . كما أتمنى لهذا المؤتمر الكثير من اللحظات الممتعة حينما تخاطبه . ويسعدني أن أراك هنا .

سيدي الرئيس ، سيداتي سادتي ،

لا يسعني في مخاطبة ممثلي مجتمع دولي مثلكم أن أتجاهل الاحداث التي هزت القارة الاوروبية في سنة ١٩٨٩ الثورية . وهي السنة التي شهدت نهاية حقبة ما بعد الحرب . فقد أخذت الديمقراطية التعددية وحرية الإنسان ترسخان دعائمهما وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة* بأولئك الذين كرسوا أنفسهم لتحقيق هذا الهدف وأبدوا قدراً كبيراً من الإبداع والشجاعة السياسية بل وفي بعض الاحيان دفعوا ارواحهم ثمناً لذلك .

إن التطورات العاصفة التي حدثت في أوروبا لم تنته بعد . فلم يتم حتى الآن إجراء انتخابات حرة تؤدي إلى إنشاء حكومات شرعية . كما أن هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية تمكّن مجتمعات وسط وشرقي أوروبا من إعالة نفسها بنفسها . واعتقد أن من واجب البلدان الغربية أن تقدم دعماً معنوياً ومالياً وسياسياً لهذه العملية .

وليس هذا المحفل مكاناً للبحث بصورة تفصيلية في السبل التي يمكننا عن طريقها تقديم المساعدة كما أنه ليس مكاناً لبحث السمات الخاصة لموجة انتهاج الديمقراطية في كل بلد من البلدان على حدة فإنني أدرك أن ذلك له بُعد شخصي بالنسبة للبعض منكم . ومع ذلك أود أن أقول بعض الكلمات عن المناقشة حول ما يسمى "المعمار الجديد" لأوروبا .

إن إزالة "الستار الحديدي" قد قلّمت الحواجز السياسية التقليدية القائمة بين الشرق والغرب . وقد تلاشت بسرعة حقائق الحرب الباردة ولكن ما الذي سيحل محلها؟ وما هو نوع النظام الجديد الذي ينبغي السعي إلى بلوغه؟ وأود في هذا الصدد أن أؤكد

على أن المسألة ليست مسألة استنباط مخططات أو هياكل جديدة لمجرد الاستنباط بل ينبغي أن نهدف إلى عملية تدريجية تضمن الاستقرار ويكفل أن تعبّر الهياكل الجديدة عن إرادة الشعوب . وفي هذا الصدد يدور في خاطري أولاً بذل جهود للتغلب على انقسام أوروبا ، وبوجه خاص انقسام ألمانيا . وليس من اختصاصي أن أقدم صيغة لحل هذه المشكلة اليوم . لكنني أود أن أؤكد على ما يلي: إن حق جميع الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها هو حق لا يُعلى عليه ، وينطبق ذلك دون شك على الشعب الألماني أيضاً . فإنني أستطيع أن أتفهم مشاعر أمة منقسمة ، كما أتفهم الهواجس التي تثار حول وجود ألمانيا من جديد دون أن يضمها هيكل من الاستقرار . ويقع على عاتق الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي أن يوفر هذا الهيكل من الاستقرار في إطار التعاون الغربي وعلى عاتق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في إطار التعاون الأوروبي الشامل . ولذلك فمن الأهمية الحيوية أن تبدأ عملية التوحيد باستخدام الوسائل الديمقراطية بل والأهم من ذلك كله أن تكون ألمانيا الجديدة بلداً ديمقراطياً . فتمتع جمهورية ألمانيا الاتحادية بالديمقراطية طوال أربعين عاماً يدعو إلى الاطمئنان والثقة .

إن الديمقراطية والاستقرار هما المدخل في أية مناقشة تتناول تدبير التغيير . وعلينا أن نستفيد إلى أقصى حد من الأجهزة المتاحة لنا مثل مجلس أوروبا وبوجه خاص مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثلما سبق لي أن أشرت إليه أعلاه . فعملية هلسنكي تغطي مجاًلاً واسع النطاق يتراوح بين التعاون الاقتصادي وحقوق الإنسان ويشمل الـ ٣٥ بلداً في القارة التي أود تسميتها "أوروبا العظمى" أي أوروبا التي تشمل أمريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي على السواء .

فزوال أسباب التوتر في أوروبا يفسح المجال لإزالة إحدى أهم العواقب المترتبة على هذا التوتر ألا وهي الأسلحة التي تغطي هذه القارة بكثافة تتجاوز أية قارة أخرى في العالم . ولا تزال أعداد كبيرة من القوات والأسلحة محتشدة ضد بعضها البعض في مساحة صغيرة مع وجود تفاوت كبير في بعض الأحيان بين الأعداد المحتشدة على الجانبين . وقد أوضحت المفاوضات المكثفة المتعلقة بالقوات التقليدية ، المعقودة في فيينا بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، أن هناك استعداداً لاتخاذ إجراء في هذا الصدد . ومن الممكن أن يتم في هذا العام التوصل إلى اتفاق في هذا المجال . فالاتفاق بشأن الاستقرار في هذا المجال التقليدي ينبغي أن يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في كل من القوات والفئات الرئيسية للأسلحة (الدبابات والمدفعية والعربات المدرعة والطائرات والطائرات العمودية) ، ولكن ينبغي أيضاً أن يتضمن نظاماً للتحقق الدقيق . وأن يكون المبدأ الرائد لهذا الاتفاق هو إجراء تخفيضات جذرية تفضي إلى الاستقرار . وتوضح الاقتراحات المبدعة التي قدمها الرئيس بوش مؤخراً بشأن تحديد أعداد القوات الأمريكية والسوفياتية ، أن بالإمكان توجيه هذه المفاوضات نحو آفاق سياسية جديدة .

وفي نفس الوقت ، فإننا نسعى إلى تعميق وتوسيع نطاق اتفاق ستكهولم المتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن . إذ إن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات الشبيهة بهذا الاتفاق يشكل قفزة كبيرة إلى الأمام في سبيل كشف الأنشطة العسكرية في أوروبا وبالتالي يساعد على تعزيز الثقة بين البلدان المعنية . فلم يعد هناك اليوم مكان للغوارق والقدرات الهجومية المندرة بالخطر في حين أنه من الضروري الإلمام المتعمق بالمبادئ والاستراتيجيات العسكرية للطرف الآخر . وهذه مسائل من الممكن مناقشتها الآن مثلما اتضح من الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخراً في فيينا . ويمكن للمرء أن يتصور في الأجل الأطول وضع "قواعد اللعبة" للقوة العسكرية يستنبط فيها نوع ما من الاستراتيجية الدفاعية أو أقل ما يلزم من القوة الرادعة . وعلى هذا النحو فإن التطورات التي حدثت في أوروبا ربما تقدم مثلاً قد تجد مناطق أخرى في العالم أن من المفيد أن تحذو حذوه .

سيدي الرئيس ،

كما قلت إن لمؤتمر التعاون والأمن الأوروبي دوراً رئيسياً في وضع المعيار الجديد للسلم في أوروبا . فقد ربطت وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ الأمن بالتعاون في مرحلة مبكرة . ويمكننا الآن أن نبني على هذا الأساس ونوسع نطاقه وهو أساس يتضمن طائفة واسعة من الميادين المختلفة . وهذا التعاون هو اعتراف بالحقيقة التي مفادها أن الأمن والثقة ينطويان على بعد يتجاوز البعد العسكري ولذلك ينبغي ألا يقتصر الانفراج الحقيقي على الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ويبقى مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي بهذا الغرض حق الوفاء . وإنني أتطلع إلى عقد اجتماعات قمة في إطار مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي في وقت لاحق من هذا العام للتصديق على الاتفاق بشأن الاستقرار التقليدي في أوروبا وإعطاء حافز واضح لما تتطلبه عملية المؤتمر من تعزيز بجميع أبعادها .

إن التكامل الأوروبي الاقتصادي والسياسي في هذا المجال هو أداة أخرى من الأدوات الأساسية للتعاون المتعدد الأطراف الذي نحتاجه في أوروبا . ولقد علمتني خبرتي بالجماعة الأوروبية أن سياستها في هدم الحواجز بدلاً من الصراع في سبيلها - وفقاً للقول المأثور لجين مونييه - هي سياسة تأتي بنتائج طيبة ويمكن أن تكون لها فائدة كبرى لأوروبا الجديدة التي نبنينا الآن . فعزويتنا في حلف شمال الأطلسي التي استفاد منها بلدي استفادة كبيرة ، لها مكان أيضاً في أوروبا الجديدة هذه . وأتمنى بإخلاص أن يشاطرنني زملائي في أوروبا هذا الاقتناع . وموجز القول: إن نظام السلم الذي نبنيه ينطوي على الانتقال من علاقة أمنية كالاتي: احترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والأمن المبني على أساس الثقة المتبادلة لا على التفوق في القوى والتهديدات . والإسهام في بناء أوروبا من هذا النوع شرف عظيم .

سيدي الرئيس ،

لقد تحدثت كثيراً عن أوروبا وآمل أن يغفر لي المؤتمر ذلك . ويمكن أن نستخلص درسين من التغييرات الرائعة التي حدثت على المسرح السياسي . فالدرس الأول الذي أشرت إليه توطأ ، هو العلاقة بين الأمن والحد من الأسلحة والهياكل السياسية المحلية والأجنبية . فالأسلحة هي أساساً علامة على وجود مشكلات سياسية وليست سبباً لتلك المشكلات . أما الدرس الثاني فهو أن زوال التوترات التي كانت قائمة بين الشرق والغرب تزيد من حتمية النظر في مسألة الأمن والعوامل التي تهدده بنظرة أوسع على نطاق عالمي . ومع أن المجابهة بين الشرق والغرب آخذة في التلاشي ، فليس هناك انخفاض بوجه عام في عدد الأسلحة والمنازعات المحتملة في أجزاء أخرى من العالم . بل على النقيض هناك استمرار في انتشار الأسلحة: الأسلحة الكيميائية والتقليدية والقذائف وتطوير التكنولوجيا لإنتاج تلك القذائف . وقد تم رسمياً فرض حظر على فئات أخرى من الأسلحة ، إلا أن هذا الحظر أخذ يتمدع بشكل خطير ، وذلك ينطبق على الأسلحة البيولوجية . أما في ميدان الأسلحة النووية ، فقد حلت معاهدة عدم الانتشار مسن الجهود الرامية إلى الانتشار ولكنها لم تمنع هذه الجهود . واسمحوا لي الآن أن أنظر في بعض هذه المسائل بصورة موجزة ، لأن عليكم أيها الأعضاء الموقرون في هذا المؤتمر أن تلمعوا دوراً هاماً جداً في هذا الصدد .

لقد أوضحت الثمانينات درجة المعاناة الناجمة عن قيام الدول بشن هجومات بالصواريخ على مدن بعضها الآخر . ولا أريد أن أخفي عليكم قلقي البالغ إزاء تزايد عدد الدول التي تحوز على القذائف التسيارية إما عن طريق استيرادها أو إنتاجها بأنفسها . فمن الممكن أن تزويد هذه القذائف برؤوس حربية تقليدية ، ولكنها صالحة أيضاً لأن تزود برؤوس حربية كيميائية ونووية . وفي حين أن الشرق والغرب قد اقترحا أو نفذوا بالفعل تخفيض مخزونات القذائف النووية ، فإن شمة خطراً يكمن في استحداث قذائف يكون أحياناً مداها مماثلاً لمدى الفئة المحظورة - ونشرها في أجزاء أخرى من العالم . ولذلك أرى أننا يجب أن ندعو إلى وضع حد لانتشار القذائف والتكنولوجيا الخاصة بها . فهذه مشكلة عالمية ينبغي إيجاد حلول فعالة لها في أوسع إطار ممكن . ويبدو أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ، الذي أنشأه عدد قليل من البلدان ، يوفر قاعدة مشجعة لذلك . وتؤيد هولندا هذا النظام لأنها مقتنعة على الصعيد السياسي أنه ينبغي عدم تفويت أية فرصة لتحقيق الاستقرار على نطاق العالم . ولذلك فنحن ننظر بصورة جدية في الانضمام إلى نظام القذائف .

لقد حدث تقدم كبير في السنوات الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة . ولم تعد التخفيضات الجذرية في المخزونات الموجودة مجرد خيال جامد بل أصبحت واقعاً ملموساً . وأشير بالدرجة الأولى إلى المحفل الآخر في جنيف أي

المحادثات النووية والفضائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي . وهذا لا يعني أنه تم إيجاد حلول لجميع المشاكل ، ولكنه يعني ، فيما يبدو ، أن الحواجز الأساسية التي حالت دون التوصل ، منذ سنوات عديدة ، إلى نتيجة ناجحة قد زالت بدليل التوصل مؤخراً إلى اتفاق بشأن عمليات التفتيش المتبادل للنظم النووية البعيدة المدى . ومن شأن اتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، بمفهومه الواسع ، أن يتوج اجتماع القمة بين الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في حزيران/يونيه . ويحدونا أمل كبير في أن يتم التوصل إلى هذا الاتفاق .

كما نأمل أن يتخذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خطوات محددة في مجال الحد من الأسلحة في الفضاء الخارجي . إذ إن من شأن تلك الخطوات أن تمهد السبيل لكي تتم ، في مؤتمر نزع السلاح ، بحث هذا الموضوع بفعالية أكثر مما كان عليه الحال حتى الآن . ونعتقد أن لهذا المؤتمر دوراً يؤديه في تحديد الثغرات في مجال الحد من الأسلحة المتعددة الأطراف في الفضاء الخارجي . وهنا أيضاً ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي هو تحقيق الاستقرار . وفي ضوء ذلك ، لا نزال نعتبر أن حماية التوابع الاصطناعية ذات المدارات العالية هدفاً يستحق السعي إلى تحقيقه .

وفضلاً عن ذلك ، ينبغي أن نتأكد من أن عمليات تخفيض الأسلحة النووية بين الشرق والغرب لا يتبعها تخزين في أجزاء أخرى من العالم . بيد أن الفرق بين انتشار القذائف وانتشار الأسلحة الكيميائية هو أن أخطار انتشار الأسلحة النووية قد عرفت منذ سنوات خلت . ولا تزال معاهدة عدم الانتشار التي سيعقد مؤتمرها الاستعراضي الرابع هنا في جنيف في أواخر الصيف تحتل أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار في العالم . ولا يزال الالتزام الدقيق بمعايير عدم الانتشار يشكل حجر الزاوية لسياسة هولندا . وعلينا أن نسعى إلى زيادة تعزيز هذه المعايير على أساس تقييم دقيق ومجدي لتنفيذ المعاهدة في مجملها . كما أن عدد الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في تزايد مستمر وإنني أناشد تلك البلدان التي لم تنضم حتى الآن إلى تلك المعاهدة أن تمييد النظر في موقفها .

ولا ينبغي فرض مزيد من التقييدات على نطاق الأسلحة النووية ذاتها فحسب بل أيضاً على إجراء التجارب عليها . فالوضع الحالي الذي لم تدخل فيه بعد حيز النفاذ معاهدات حظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وضع لا يبعث على الارتياح . ومع ذلك ، يحدونا الأمل في تغير هذا الوضع في المستقبل القريب . ولذلك فإن الطريق مفتوح أمام إجراء مزيد من التخفيضات في عدد ومحصول التجارب ونأمل بإخلاص ألا تتردد القوتان العظميان في اتباع ذلك الطريق للتوصل في الأجل الأطول إلى حظر شامل للتجارب .

وقد قال بعض أطراف معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ إن سبيل الوصول إلى حظر شامل للتجارب يستغرق وقتاً طويلاً جداً . فاتخذت تلك الأطراف مبادرة عقد مؤتمر لتعديل المعاهدة وتحويلها إلى معاهدة حظر شامل للتجارب . وأياً كان قدر التعاطف الذي تتسم به حوافز هذه الأطراف فأكد أن أقول إن هذا المنهج مآله الفشل لا محالة . فلا تزال الآراء بشأن الرغبة في التوصل إلى حظر شامل للتجارب آراء متضاربة جداً . ولذلك فمن الملائم أن أؤكد على ما يلي: لقد بدا عند إبرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أن السبيل الواقعي الوحيد لتخفيض ومراقبة الأسلحة النووية هو تخفيض التجارب النووية بصورة متزايدة . ومع ذلك فإن الغرض المتاحة اليوم للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض جذري للأسلحة النووية تبدو مؤاتية أكثر من أي وقت مضى: فهناك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية "ستارت" ، ولم لا تكون هناك ستارت الثانية ومعاهدة القوات النووية القصيرة المدى ؟ وينبغي أن يدرج هذا التطور في المنهج الذي نتبعه حيال التجارب النووية . وطالما أنه من غير الممكن القضاء على الأسلحة النووية قضاء تاماً فإننا نتفق جميعاً على استصواب تقليص أعدادها إلى أقل درجة ممكنة تقتصر على دورها كأسلحة ردع . وذلك يجب أن يعني أيضاً تخفيض التجارب النووية إلى أقل حد ممكن . وذلك منهج ممكن اتباعه من الناحيتين التقنية والسياسية .

وإذا كانت هناك عملية تفاوضية واحدة حدث فيها خلال السنوات الأخيرة تغيير في الآراء فهي المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية . فلم يقتصر التغيير على تحول موضوع الأسلحة الكيميائية من موضوع يهم في الغالب الشرق والغرب إلى موضوع يهم العالم بأسره ، وإنما شهدت المواقف المتعلقة بالتحقق من تنفيذ هذه الاتفاقية تغييراً جذرياً بالمثل . فلو أننا كنا قد وضعنا المعاهدة في السبعينات ، لأتضح على الأرجح أنها غير كافية ، وربما كنا سنأسف على ذلك . أما الآن بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن عمليات التفتيش الروتيني بجميع أشكاله أي "في أي مكان وأي زمان" ، فقد أصبح الوضع مختلفاً تماماً .

ومن المؤكد أن الموضوع لم يشهد أبداً فتوراً في الاهتمام به . ومع ذلك فمن المفارقة أن يكون الاستخدام المتجدد والمكثف للأسلحة الكيميائية هو الذي هز المجتمع الدولي وحمله إلى أن يدرك أن الحل الوحيد لذلك هو فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية في العالم بأسره . وإزاء هذه الخلفية ، اتخذت الحكومات ، وهي محقة في ذلك ، تدابير لوقف الانتشار الحالي للأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك تدابير الرقابة على تصديرها وضمان التعاون من جانب جهات الصناعة الكيميائية . ومع ذلك ، فإن تلك التدابير لن تكون فعالة في الأمد الطويل دون التوصل إلى معاهدة من أجل القضاء

التام على هذه الأسلحة نهائياً . ولذلك فإن التدابير الحالية لمراقبة تصدير هذه الأسلحة هي ذات طابع مؤقت وستظل نافذة المفعول إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن فرض حظر عالمي حقيقي على الأسلحة الكيميائية .

ومن المعترف به أن المفاوضات تسير ببطء . ومع ذلك يتضح مما يبذل من جهود وأعمال في سبيل ضمان إبرام معاهدة في وقت قريب ، أن المشكلة ليست مشكلة انعدام الإرادة السياسية بقدر ما هي مشكلة تتعلق بالطبيعة المعقدة للموضوع نفسه . وكما تعلمون فإن إحدى الصعوبات الأساسية التي نواجهها هي الحاجة الحيوية لإيجاد نظام فعال للتحقق . وقد بدأت معالم هذا النظام تتضح الآن ؛ فقد حققنا بالتأكيد تقدماً كبيراً منذ آخر مرة كان لي الشرف فيها أن أخطب مؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه ١٩٨٧ . وينبغي في هذا العام أن يولى من جديد اهتمام كبير بعمليات التفتيش الروتيني بل وأكثر من ذلك بتدابير التحقق الخاصة بالمصانع القادرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية ولكنها غير خاضعة إلى عمليات التفتيش الروتيني . وثمة مواضيع هامة أخرى هي استحداث الإجراءات المتعلقة بالتفتيش بالتحدي والتحقق من تدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية ، وأود أن أضيف ، أن يكون ذلك رهناً بتدابير السلامة البيئية الملائمة . كما يجب أن نضمن أن يدرج في موضع مناسب في الاتفاقية الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية بما في ذلك أثناء فترة العشر سنوات الانتقالية التي تلي دخول المعاهدة حيز النفاذ .

وأخيراً ، يتعين علينا أن ننظر في السبل والوسائل التي يمكن بها قبول المعاهدة على الصعيد العالمي . وهناك شرط مسبق ضروري لذلك وهو أنه يجب أن يكون باستطاعة جميع الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تحضر المفاوضات بوصفها مشتركة ، إذا رغبت في ذلك ؛ وهذه وسيلة هامة لتعزيز الالتزام بالمعاهدة على المستوى العالمي . كما ينبغي أن يوضح بجلء تام أن تدمير جميع الأسلحة الكيميائية هو الهدف الأساسي ؛ فلا نود أن تكون هناك أطراف "تملك" تلك الأسلحة وأخرى "لا تملكها" .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن احترامي وتقديري للجهود الهائلة التي بذلت في هذا المحفل وفي المفاوضات الثنائية . وبالطبع سيكون لنتائج المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثر إيجابي على عمل مؤتمر نزع السلاح . كما أود أن أشكر رئيس اللجنة المتخمة السيد موريل سفير فرنسا لجهوده الدائبة التي بذلها خلال السنة الماضية .

وأتمنى لخلفه السيد هايلنتنيوس سفير السويد النجاح في كل أعماله وأؤكد له أنه يمكنه أن يعتمد على التعاون الكامل من جانب الوفد الهولندي . فلا شك في أن

أعمالنا لم تصل إلى نهايتها ولكننا بدأنا نرى بصيصاً من الضوء في نهاية النفق . وبالأستناد إلى ما تم تحقيقه بالفعل ونظراً إلى الطبيعة التفصيلية للمناقشات التي تناولت تقريباً كل جانب من جوانب معاهدة الأسلحة الكيميائية ، فإنه من الممكن أثناء هذا العام إيجاد حلول للمسائل الهامة المتبقية والانتهاء من المفاوضات بعد ذلك مباشرة . وهذا أمر ممكن إذا أبدينا إرادة سياسية ، وأضيف إلى ذلك ، إرادة عملية ، وعندها سنكون قد اقتربنا من نهاية المطاف .

وفيما يتعلق بالإرادة العملية ، أود أن أؤكد على أهمية اكتساب الخبرة العملية في مجال نظام التفتيش الذي سينشأ بمقتضى الاتفاقية . ففي هذا السياق ، أثبتت عمليات التفتيش التجريبية فائدتها الكبيرة . وإنكم على علم بالتفتيش التجريبي الذي أجري في أحد المصانع الكيميائية في هولندا في الربيع الماضي . وننوي الآن تنظيم تفتيش تجريبي بالتحدي في منشأة عسكرية في المستقبل القريب . وسيلف مؤتمراً نزع السلاح عن نتائج ذلك التفتيش في وقت مبكر .

سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي ، وقد اقتربنا من نهاية المفاوضات ، أن أكرر العرض الذي قدمته إلى المنظمة الدولية المسؤولة عن تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية ، بأن تتخذ مقرها في ضيافة هولندا . ونحن نقترح لاهاي ، بسبب موقعها المركزي وسهولة الوصول إليها ولكونها مقراً لمنظمات دولية أخرى مثل محكمة العدل الدولية . ولهولندا أيضاً صناعة كيميائية متقدمة ومختبرات قادرة على تقديم المساعدة في هذا المجال . وآمل أن يساعد ما أبداه بلدي باستمرار من قناعة وتغان في دعم المفاوضات على تأييدكم لاقتراحي هذا . وأنوي أن أقدم إليكم قريباً التفاصيل المتعلقة بالعرض المقدم من هولندا . واعتقد أن صديقي الواس موك سيقدم اقتراحات مشابهة بالنسبة لغيينا . فأرجو أن تعتبرونا صديقين متنافسين .

سيدي الرئيس ،

ولا أريد أن أختتم حديثي دون الإشارة إلى إعادة اكتشاف وانتشار فئة من الأسلحة سبق أن حظرتها إحدى المعاهدات منذ ١٥ عاماً ، إلا أنها للأسف ، استعادت فيما يبدو جاذبيتها للأغراض العسكرية . وأشير بذلك إلى الأسلحة البيولوجية . فعلى أن نتضافر في بذل أقصى قدر من الجهود والإبداع لوقف سوء الاستخدام البغيض للمواد والمعدات التي أعدت أصلاً لاستخدامها في أغراض مشروعة . ويتم في هولندا النظر في إمكانية اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني . فمنذ فترة من الزمن دأبت الحكومة على إجراء بعض الاتصالات في هذا الشأن مع الشركات والمعاهد المعروفة دولياً ، والنشطة في مجال التكنولوجيا الحيوية والتي تتخذ من هولندا مقراً لها . ويتم النظر الآن في إمكانية إصدار وثيقة لزيادة إدراك الشركات والمعاهد المعنية ، بهذه المشكلة . ولا يمكن استبعاد اتخاذ تدابير أخرى في هذا الصدد .

سيدي الرئيس ،

سيكون من سخریات الاقدار لو أن تلك الأسلحة المروعة التي كنا نأمل في تحريمها قد احتلت من جديد مكاناً في ترسانات البلدان ، في وقت يتحقق فيه قدر كبير من التقدم في مجالات عديدة للحد من الأسلحة .

وأخشي أننا ندفع أيضاً ثمن انعدام وجود آلية للتحقق في اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي تعتبر بوصفها الحالي أمراً أكبر قليلاً من الالتزام السياسي بالتخلي عن تلك الأسلحة . لقد حاول المجتمع الدولي سد الشفرة بين هذا الالتزام والحاجة إلى التحقق من التقيد بالمعاهدة وذلك إلى حد ما عن طريق تدابير بناء الثقة التي وضعت منذ ثلاث سنوات . وقد شاركت هولندا في وضع تلك التدابير . ويجب ألا يؤدي ذلك إلى أن نغمض أعيننا عن حقيقة أن المراقبة المحكمة ستكون صعبة جداً حتى في حالة وجود نظام للتحقق ، نظراً إلى سهولة صنع الأسلحة البيولوجية بصورة سرية .

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وعلينا من الآن أن نفكر في السبل والوسائل التي من شأنها أن تعزز المعاهدة والتحقق من التقيد بها ، بغية وقف الانتشار المستمر وقلب اتجاهه . ولذلك آن الأوان أن نبدأ بمشاورات دولية في هذا الصدد . وإنني أدرس في الوقت الحالي مسألة مساهمة هولندا في هذه العملية عن طريق دعوة عدد من البلدان المعنية لحضور مؤتمر يعقد في هولندا في شكل حلقة دراسية تتناول هذه المسألة الحيوية .

سيدي الرئيس ، لقد تناولت بإسهاب بعض الأحداث الباعثة على الأمل - في مجال السياسة ومجال الحد من الأسلحة - وكذلك بعض التطورات غير المشجعة والتي لا تبعث على الاطمئنان . والرسالة واضحة: فما زلنا نملك الأسلحة بأعداد هائلة وأضيف بسرعة ، أن هذه الأسلحة تتخذ أشكالاً تهديدية متعددة وفي بعض الأحيان جديدة . فيجب ألا نقبل إزالتها من مكان لكي تظهر فيما بعد في مكان آخر ؛ ناهيك عن الضغوط المفروضة على ميزانيات العديد من الأمم المتحدة في هذا المحفل على حساب حاجات أخرى ملحة . فتقع علينا مهمة جماعية لنضمن أن يصبح كوكبنا مكاناً أكثر أمناً وعدلاً وصحة للعيش فيه . وهذا الهدف ليس بعيد المنال إذا ما توفر له التصميم اللازم . وستكون مساهمتكم في مواجهة هذا التحدي مساهمة لا تقدر بثمن .

الرئيس: أشكر صاحب السعادة وزير خارجية هولندا على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . وأعطي الكلمة الآن لماحب السعادة ألويس موك وزير خارجية النمسا .

السيد ألويس موك (النمسا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، سيدي الوزير ، سيداتي المندوبات وسادتي المندوبين ، إنه باغتباط خاص أوجه تهنيتي

إليكم ، سيدي الوزير وصديقي العزيز بمناسبة تولي هولندا الرئاسة خلال شهر شباط/فبراير . فوجودكم يؤكد التزام بلدكم منذ وقت طويل بعملية نزع السلاح . وأشعر بالاعتباط أيضاً إذ أحيي فيكم ممثلاً لبلد تقيم معه النمسا منذ أمد طويل وأما علاقات وشيقة وودية ، وأشكركم جزيل الشكر على الكلمات الرقيقة التي عبرتم بها عن ترحيبكم بي . وحيث إنني مرتبط ارتباطاً خاصاً باقتصاد السوق في الميدان الاجتماعي فإنه يتعين عليّ أن أقبل منافسة أنا على يقين من أنها فعالة جداً وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة .

سيدي الرئيس ،

يمكننا أن نؤكد بدون مبالغة أن العالم تحوّل في عام ١٩٨٩ . فنشوء مناخ جديد من التعاون في العلاقات بين الشرق والغرب ، وتسوية النزاعات الإقليمية ، والتحرك نحو انتهاز الديمقراطية في شرقي أوروبا وكذلك الحوار المكثف بين الشمال والجنوب كلها أمور تتطلب جهداً خاصاً من جانب جميع القوى السياسية . ونلاحظ مع الاعتباط أن عديداً من دول أوروبا الشرقية شرعت تنتهج طريق الاقتصاد الاجتماعي للسوق والديمقراطية البرلمانية . وفي هذا الصدد تدرك النمسا إدراكاً كاملاً ضرورة تقديم مساعدة ملموسة ، وسوف تواصل تكثيف دعمها للنشاط .

إن مؤتمر نزع السلاح يستأنف أعماله في وقت تعتبر فيه الاحتمالات المرتقبة لنزع السلاح مشجعة للغاية . والمناخ السياسي الدولي مؤات لنجاح الجهود الرامية إلى تقليل المواجهات العسكرية إلى حد كبير ودعم السلام والاستقرار . فمن الضروري بالتالي إزاء هذا التطور الدينامي ، أن يقدم مؤتمر نزع السلاح المنعقد في جنيف ، وهو الإطار العالمي الوحيد للمفاوضات من أجل نزع السلاح ، مساهمة مناسبة وأن يتيح تحقيق تقدم حاسم . ونقصد هنا في المقام الأول وقبل كل شيء إنجاز الأعمال المتعلقة بالاتفاقية الخاصة بحظر استعمال وضع وتخزين الأسلحة الكيميائية وبتدمير هذه الأسلحة . وفي هذا الميدان ، قدمت عدة مبادرات جديدة في العام الماضي وهكذا تحسنت تحسناً كبيراً الاحتمالات المرتقبة لإبرام الاتفاقية عما قريب .

ففي كانون الثاني/يناير من العام الماضي ، في باريس ، أدانت (١٤) دولة استعمال الأسلحة الكيميائية ، وأكدت ضرورة إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في موعد قريب .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، عمد مؤتمر كانبيرا المشترك بين الحكومات والهيئات الصناعية لمناهضة الأسلحة الكيميائية إلى تكثيف الحوار على النطاق العالمي بين ممثلي الحكومات وممثلي الهيئات الصناعية . وأوضح بجلاء مساندة هيئات الصناعة الكيميائية التامة للاتفاقية المقبلة .

وعلى النطاق الثنائي ، أدى اللقاء بين وزيرى خارجية الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيدين بيكر وشيفرنادزه فى وايومينغ إلى إحراز تقدم حقيقى . وفى تلك المناسبة ، توصل الوزيران إلى اتفاق فى مجال تبادل البيانات وعمليات التفتيش الاختبارى تمهيداً لإبرام اتفاقية .

وفىما بعد اطلعنا باهتمام كبير على الاقتراحات التى قدمها الرئيس بوش فى الخطاب الذى أدلى به أمام الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونعتقد أن بيانه وردّ الفعل المواتى من جانب وزير الخارجية السوفياتية يشكّلان مبادرة مشجعة . وأخيراً أود أن أشير إلى المغزى العظيم للقاء بين الرئيسين بوش وغورباتشيف فى مالطة .

وإزاء هذه الشروة من الأفكار والمبادرات ، نشارك فى الراى أولئك الذين يعتبرون سنة ١٩٩٠ بمثابة سنة حاسمة من أجل إحراز تقدم حاسم فى المفاوضات ، لا سيما المفاوضات المتعلقة بمسألة الأسلحة الكيميائية .

ويتشاطر الأمل فى التوصل إلى اتفاقية بشأن حظر استحداث أو صنع أو تخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة ، عدد من الدول يتجاوز بكثير الأربعين دولة الأعضاء فى مؤتمر نزع السلاح التى دأبت منذ عدة سنوات على العمل فى صياغة هذه الاتفاقية المعقدة ذاتها . وتعتمد فعالية هذه الاتفاقية إلى حد كبير على أوسع مشاركة عالمية ممكنة . وثرى النمسا أنه ينبغى أن تتاح لجميع الدول التى ترغب فى ذلك ، فرصة المشاركة فى إعداد الاتفاقية حسبما أعرب عن ذلك وزير خارجية هولندا وكما ورد فى إعلان باريس . فهذه المشاركة وحدها تكفل اطمئناناً بأن نص الاتفاقية سيأخذ فى الحسبان جميع الشواغل الخاصة .

وفى الوقت ذاته نعتبر من المفيد بوجه خاص ، بالنسبة للاتفاقية المقبلة ، إجراء تبادل مسبق للبيانات المناسبة من أجل تشجيع توافر الثقة المتبادلة وقيام أكبر عدد ممكن من الدول بتوقيع الاتفاقية فى موعد قريب .

ويسعدنى فى هذا السياق أن أعلن لكم أن النمسا ستقدم قريباً وشيقتى عمل إلى المؤتمر: الأولى هى تقرير كامل عن التفتيش الاختبارى الذى أجري فى خريف عام ١٩٨٩ فى مرفق للصناعة الكيميائية ، والثانية بيانات تم تحديثها فى مجال الإنتاج الكيميائى . والنمسا على استعداد للمساهمة بكل ما فى وسعها فى سبيل إبرام الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية فى موعد قريب .

ولا يزال التحقق الكامل والفعل من تنفيذ الاتفاقية يمثل الصعوبة الرئيسية التى تكتنف المفاوضات . إذ ينبغى أن يكون الهدف من أى نظام للأحكام هو التوصل إلى

درجة من المراقبة تحول دون إنتاج أو تخزين كميات هامة عسكرياً من الأسلحة الكيميائية . ويبدو أن هذا الهدف يمكن تحقيقه . إلا أن الحاجة إلى التحقق الفعال لا ينبغي أن تؤخر إنجاز أعمالنا . وهذا يعني في رأينا أنه ينبغي قبول فرض قيود معينة على مراقبة تنفيذ الاتفاقية . وبتعبير آخر ، ينبغي أن نضع في الميزان الرغبة في توفير التحقق الفعال مقابل ضرورة إنجاز هذه الأعمال في وقت مبكر . فالتقارير عن الانتشار المتزايد للأسلحة الكيميائية توضح بجلاء أن الوقت يعمل ضدنا .

سيدني الرئيس ،

لا بد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، بصفتها هيئة من الدول الأعضاء مسؤولة عن مراقبة العمل بالالتزامات التعاقدية من أن تظطلع بمهام أساسية ومحددة للغاية . ولذا فإن تشكيل أجهزتها المختصة باتخاذ القرارات له أهمية خاصة وينبغي أن يأخذ في الاعتبار المعايير السياسية والجغرافية إلى جانب المعايير المتعلقة بحجم الإنتاج الكيميائي . وتدرك النمسا الأهمية الكبيرة لهذه المنظمة . فمنذ عامين مضياً ، أشرت لأول مرة في هذا المنبر نفسه ، إلى أن النمسا على استعداد لاستضافة هذه المنظمة . وإذ أضع في اعتباري التقدم المحرز في المفاوضات ، أود أن أجعل من هذا العرض واقعاً ملموساً . فبتقديم هذا الاقتراح وبدعوة المنظمة المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية إلى اتخاذ فيينا مقراً لها ، تأمل النمسا أيضاً في إعطاء قوة دافعة جديدة للمفاوضات المتعلقة بهيكل المنظمة ومهامها . كما أن هذه الدعوة نيابة عن النمسا ، الدولة المحايدة دائماً ، منسجمة تمام الانسجام مع سياستها الثابتة فيما يتعلق بالسلم والتعاون الدولي . فقد أثبت بلدي بالفعل في الماضي أنه على استعداد للمساهمة في أعمال المنظمات الدولية ، لا بطريقة عامة فحسب وإنما بطريقتنا محددة أيضاً . والدليل على ذلك ، مثلاً ، هو إنشاء المركز الدولي في فيينا الذي يؤوي المقر الرئيسي الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . كما قامت النمسا بتمويل المركز الدولي في فيينا تمويلاً كاملاً ووضعته تحت تصرف مستعمليه بإيجار رمزي قدره شلن نمسوي في العام .

والنمسا على استعداد لاستضافة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشروط مطابقة للشروط التي منحت للمنظمات القائمة من قبل في المركز الدولي في فيينا . فـأولاً ستضع النمسا تحت تصرف المنظمة مبان ملائمة للموظفين اللازمين خلال المرحلة التحضيرية وأثناء فترة تدمير الأسلحة الكيميائية وأثناء مرحلة المراقبة الدائمة التي تليها . وتعتزم النمسا أن تتيح للمنظمة مبدئياً مبنى لمقر رئيسي مؤقت يحوي مكاتب تستوعب ما يتراوح بين ٤٥٠ و ٦٠٠ شخص . وسوف يجري تجديد هذا المبنى الواقع في قلب فيينا على صافي مساحة تبلغ ٦ ٢٠٠ متر مربع ، ووضعه تحت تصرف المنظمة بلا

مقابل . وحينما يعرف الحجم المتوخى للمنظمة سوف يتم إنشاء مبنى جديد لإيوائها بصفة دائمة على أرض المركز الدولي في فيينا ، أو في المناطق المجاورة له مباشرة . وستتيح النمسا أيضاً لهذا المقر الرئيسي الدائم قطعة الأرض وتتحمل تكاليف بناء المبنى .

وثانياً ، لكي يتسنى وضع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على قدم المساواة مع المنظمات الدولية القائمة بالفعل في فيينا ، ستمنح النمسا المنظمة وموظفيها الحصانات والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها موظفو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا وغيرهما من المنظمات المماثلة .

وثالثاً ، في حالة عقد مؤتمرات لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أوسع ممّا يمكن عقده في مقر المنظمة الرئيسي أو في المركز الدولي في فيينا ، فإن النمسا ستتكفل بنفقات استئجار القاعات المناسبة لهذه المؤتمرات . وستقدم النمسا خلال دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح وشيقة عمل تتضمن تفاصيل هذا العرض .

وتأكيداً للاهتمام الذي تعلقه النمسا على الحل السريع للمسائل المتعلقة المرتبطة بالاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ولكنه أيضاً في سياق احتمال إقامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في فيينا ، اعتمدت الحكومة الاتحادية برنامج بحوث بشأن التحقق والمراقبة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . وأتيح لهذا البرنامج ٢ ملايين شلن نمسوي للسنة المالية الجارية . وبهذه المبادرة نستطيع من ناحية أن نشكل مجموعة خبراء ذوي كفاءة عالية في مجال مراقبة الأسلحة الكيميائية ، وأن نقوم من الناحية الأخرى بإعداد الحلول المقترحة في مجالات التفاوض التي لا تزال معلقة . ويمكن تقديم هذه المقترحات إلى اللجنة المعنية بالأسلحة الكيميائية .

سيدي الرئيس ،

إن النمسا تقدم هذا العرض بمفاتها دولة ملتزمة بالحياد الدائم وبلدًا مضيفاً لمنظمات ومؤتمرات دولية . وتريد بذلك أن تسهم في تحقيق تعاون أوثق بين الدول . ويعتبر بلدي أيضاً هذا العرض بمثابة مواصلة ونتيجة منطقية للجهود المتواصلة التي تبذلها منذ عشرات السنين في سبيل السلم ونزع السلاح في العالم . وأود في هذا الصدد أن أذكر بأن النمسا اشتركت منذ ثلاثين عاماً ولأول مرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وقد اشترك آلاف من الجنود النمساويين في هذه العمليات . وفي عام ١٩٨٨ كرم هذا الالتزام الذي تفضل به الأمم المتحدة بمنح هذه القوات جائزة نوبل للسلام . وقد نالت السياسة النمساوية في هذا الميدان تأييداً

على المستوى الدولي . بإنشاء المقرر الثالث للأمم المتحدة ، في فيينا . وتستطيع المنظمة الجديدة لحظر الأسلحة الكيميائية ، أن تستفيد هي أيضاً من طابع فيينا الدولي ومن البنية الأساسية التي حشدت في عاصمتنا خلال أكثر من ١٠ سنوات . ولـسوف تتمتع هذه المنظمة بمزايا عديدة تتمثل فيما يلي:

- إمكانية الاتصال المباشر بمنظومة الأمم المتحدة ،
- إمكانية جمع الخبرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي منظمة أنشئت في فيينا منذ عام ١٩٥٧ واكتسبت معرفة واسعة في مجال مهام التفتيش ،
- إمكانية تحقيق وفورات عن طريق الاستعمال المشترك للمنشآت التقنية ،
- تسهيل عمل المنظمة بفضل الخبرة الطويلة بالمؤتمرات الدولية والموارد البشرية والتقنية اللازمة .

وسيتمتع الموظفون المقبلون بالمزايا المهنية والشخصية التي يمكن أن تقدمها مدينة مفتوحة للحياة الدولية منذ سنوات عديدة . وأذكر في هذا الصدد وجود ١٠ مدارس دولية يجري التدريس فيها بـ ٨ لغات و ٢ مسارح عرض بلغات أجنبية وكذلك وجود كنائس وأماكن عبادة تنتمي إلى ١٠ ديانات . وأخيراً ، أود أن أضيف أن انفتاح الحدود بين الشرق والغرب ملموس بوجه خاص في فيينا ، وذلك في حد ذاته عامل مساعد للجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح . فالتقدم السار المحرز مؤخراً في ميدان نزع السلاح ملحوظ أيضاً في مناقشات أخرى جارية في فيينا - وأقصد بها المحادثات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى دعم الثقة والأمن ، والمفاوضات المتعلقة بالقنوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

سيدي الرئيس ،

نظراً للمنافسة الفعالة للغاية من جانب هولندا فإنه من الواضح تماماً أنني كنت مضطراً إلى تقديم حجج تفصيلية باللغة الدقة .

سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بشأن الأسلحة الكيميائية بتعليق موجز على الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إننا نرحب مع الارتياح بتقرير الخبراء المتعلق بطرق التحقق في حالة استعمال الأسلحة الكيميائية ، ونعتبر التقرير أداة ثمينة يمكن أن تشكل الأساس للتدابير التي ينبغي أن يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة .

ففي ميدان الأسلحة البيولوجية ، تعاون وفد بلدكم ، سيدي الوزير ، ووفد أستراليا ووفدنا تعاوناً وثيقاً خلال انعقاد الجمعية العامة فنحننا في تعديل قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . وإذ نضع في اعتبارنا الرئاسة النمساوية للمؤتمر الاستعراضي الثاني في عام ١٩٨٦ ، الذي كلل بالنجاح ، وإذ نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ١٩٩١ ، فإننا نعلق أهمية كبيرة على النتائج التي تحققت في نيويورك وعلى التحضير للنشط لهذا المؤتمر .

سيدي الرئيس ،

إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا يزال أحد الشواغل الرئيسية لمجتمع الدول . ونعتقد أن التحقق من تنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة أو اتفاقات نزع السلاح ينبغي أن يشكل الاستخدام العسكري الوحيد للفضاء . فمن شأن الكشف عن أنشطة عسكرية أخرى في الفضاء أن يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في سبيل تحقيق هذا الهدف . ويؤسفنا أنه لم يتسن تحقيق أي تقدم في هذا الميدان في عام ١٩٨٩ .

أما التقدم المحرز في المفاوضات الشنائية بين الدولتين العظميين نحو إبرام اتفاق "ستارت" فهو في نظرنا بادرة إيجابية ، ويحدونا الأمل أن يتيح اجتماع القمة القادم بين الرئيسين بوش وغورباتشيف المزيد من التقدم في هذا الاتجاه . وفي الوقت نفسه ، نرحب بتنفيذ مفهوم "السموات المفتوحة" .

سيدي الرئيس ،

إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال هدفاً يحظى بأولوية في جدول أعمال نزع السلاح الدولي . ورغم أنه لم يكن قد تسنى في عام ١٩٨٩ تشكيل لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح ، فإن الأمل يحدونا في أن يتسنى التوصل هذا العام إلى اتفاق بشأن منح ولاية في هذا الصدد .

إن النمسا تقدر كل التقدير عمل فريق الخبراء المعنيين بالظواهر الاهتزازية الذي يقوم بوضع نظام دولي نموذجي لتبادل المعلومات المتعلقة بالاهتزازات الأرضية . وبما أن المرحلة الأولى ، وهي التجربة الواسعة النطاق قد أنجزت في عام ١٩٨٩ ، فإننا نأمل في أن تشبث المرحلتان الثانية والثالثة الاداء المرضي لنظام مراقبة دولي . وستواصل النمسا مشاركتها على الدوام في أعمال فريق الخبراء وستضع تحت تصرفه المعلومات اللازمة للمرحلة الحالية من الأعمال .

وفي عام ١٩٩٠ سوف تستضيف جنيف مرة أخرى المؤتمر الدولي المعني باستعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وسيبدأ هذا المؤتمر الاستعراضي الرابع في آب/أغسطس وسيبحث أيضاً مسألة صلاحية هذه المعاهدة بعد عام ١٩٩٥ . وتشكل هذه المعاهدة في نظرنا ضماناً هاماً لعدم انتشار الأسلحة النووية . ويرتبط دوام نجاحها دون أي

شك ارتباطاً وثيقاً بخطوات محددة في مجال نزع السلاح النووي . وستشارك النمسا بنشاط في هذا المؤتمر الاستعراضي المقبل ، ونأمل أن يتسنى التوصل بسرعة إلى توافق للآراء بشأن صلاحية المعاهدة بعد عام ١٩٩٥ .

سيدي الرئيس ،

إن تقديمنا في هذه اللحظة بالذات عرض النمسا التفصيلي لاستضافة المقرر الرئيسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إنما يدل على تفاؤلنا فيما يتعلق بإنجاز المفاوضات في وقت مبكر .

وأود في الختام أن أتوجه بالشكر لمؤتمر نزع السلاح وبصفة خاصة لوفدكم ، سيدي الوزير ، لاتخاذ الترتيبات اللازمة التي أتاحت مشاركتي الشخصية في المؤتمر . وأتقدم إلى المؤتمر بأطيب تمنياتي له بالنجاح في أعماله خلال عام ١٩٩٠ .

الرئيس: أشكر صاحب السعادة وزير خارجية النمسا على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . إن صاحب السعادة وزير خارجية هولندا يأسف لاضطراره إلى الانصراف فمن المقرر أن يتحدث على الفور أمام لجنة حقوق الإنسان . أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك السفير مارين بوش .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): أود أن أؤكد لوزير خارجية هولندا والنمسا الموقرين اللذين يسرنا أن نراهما معنا في هذه القاعة ، أن حكومة المكسيك لا تسعى إلى استضافة المنظمة الدولية التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية المقبلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، أولاً وقبل كل شيء ، أن أهنيكم على اضطلاعكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح . لقد كان شهر شباط/فبراير هاماً بوجه خاص في عمل هذا المحفل التفاوضي ، إذ يتم عادة خلال هذه المرحلة تحديد نطاق برنامج العمل للسنة بأكملها بشكل أكثر دقة . وإننا لنعول عليكم في المضي بأعمالنا في عام ١٩٩٠ ، إلى بداية طيبة ، ونقدم لكم كامل تعاون الوفد المكسيكي . وأود أيضاً أن أسجل امتناننا للسفير المغربي الفالي بنهيمما للطريقة التي أدار بها عمل المؤتمر خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي وخلال الفترة الفاصلة بين دورتي المؤتمر .

ومن دواعي الاغتباط أن نرى أيضاً السفير كوماتينا الأمين العام للمؤتمر ، والسفير بيراماتيغي نائب الأمين العام اللذين قدما مع أعضاء الأمانة الآخرين مساهمة بالغة القيمة في أعمالنا . ويؤكد وجود السيد أكاشي وكيل الأمين هنا اليوم إخلاصه لقضية نزع السلاح .

وأود توجيه الشكر إليكم ، سيدي الرئيس ، على عبارات الترحيب التي وجهتموها إلى الممثلين الجدد في المؤتمر الذين أتشرف أن أكون أحدهم .

وإذ أضع في الاعتبار تغير الوضع الدولي والاهمية التي تسبغها حكومة المكسيك على الأعمال المنوطة بنا ، اسمحوا لي أن أتلو عليكم الرسالة التي وجهها الرئيس كارلوس ساليناس دو غورتاري إلى المؤتمر:

"اليوم يظطلع مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بمهمته الهامة في وقت تجدد فيه الأمل في نزع السلاح . فقد بدأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية مباحثات ومفاوضات بشأن عدد من القضايا بادئين بنزع السلاح النووي ، ويشهد مجتمع الأمم ظهور تطورات جديدة ومشجعة في السعي من أجل السلم والأمن الدوليين . وتتاح لمؤتمر نزع السلاح الآن فرصة لا نظير لها لتحويل مناخ الانفراج هذا إلى اتفاقات محددة بشأن القضايا ذات الأولوية: وهي نزع السلاح النووي ، وعلى نحو أخص ، وقف جميع التجارب النووية ، والقضاء على الأسلحة الكيميائية .

"وقد كان نزع السلاح قيد المناقشة في قصر الأمم في جنيف لأكثر من نصف قرن . ويتعين علينا الآن أن نسير قدماً إلى الامام على الطريق الذي أخطته الأمم المتحدة من أجل تحقيق عالم أكثر أمناً وأقل أسلحة . فالهدف النهائي لنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة يظل هدفاً صالحاً اليوم مثلما كان في عام ١٩٦٢ عندما بدأ هذا المؤتمر أعماله .

"وكأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، يقع على عاتقنا جميعاً واجب والتزام بتحقيق آمال شعوب العالم ، وإزالة شبح الحرب وأدواتها المهلكة . وينبغي أن يعقب تطورات التفاهم الثنائية اتفاقات لنزع السلاح يجري التفاوض عليها على أساس متعدد الأطراف . وأكثر القضايا إلحاحاً في هذا الصدد هي الوقف الكلي للتجارب النووية . وثمة عدد من الإمكانيات متاح لنا من أجل تحقيق هذا الهدف .

"إن القضاء على الأسلحة الكيميائية هو أيضاً مسألة تتسم بالأولوية . ويحق للمجتمع الدولي أن يطالب بسرعة إبرام اتفاقية في هذا الميدان . إننا نحتاج إلى وضع برنامج شامل لنزع السلاح يكون بمثابة إطار لجهودنا . وعلاوة على ذلك ، فإن أيّاً منا لا يجهل العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية .

"وقد وجهنا التعليمات إلى وفدنا في المؤتمر بالمحافظة على مساهمة المكسيك البناءة من أجل تحقيق الأهداف التي وضعناها جميعاً بأنفسنا ، وأن يسمى إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان الذي يتسم بهذا القدر من الأهمية الحيوية بالنسبة للجنس البشري .

"وأود الآن أن أغتنم هذه الفرصة لأقول كلمات قليلة للمؤتمر عن مكسيكي عظيم معروف جيداً لكم جميعاً .
"فستشيد حكومة المكسيك في تكريم على النطاق الوطني عما قريب بالجهود التي بذلها السيد ألفونسو غارشيا روبليس . وبالنيابة عن شعب وحكومة المكسيك أود أن أعرب هنا والآن عن امتناننا للسفير الفخري غارسييا روبليس على تفانيه دون كلل في الدفاع عن المبادئ الموجهة لسياستنا الخارجية ، فهذه المبادئ تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهي المنظمة التي خدمها لعشر سنوات كموظف دولي .

وقد بدأت مشاركته في هذا المؤتمر منذ زهاء ربع قرن مضى ، ففي ٢١ شباط/فبراير ١٩٦٧ عندما قدم معاهدة ثلاثيلولكو التي فتحت للتوقيع عليها في مدينة المكسيك قبل أسبوع من ذلك الوقت . وكان من الطبيعي تماماً أن تقع مسؤولية تقديمها على عاتق وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، إذ أنه هو الذي قاد جهود المكسيك من أجل إعداد صك قانوني يجسّد تطلع أمريكا اللاتينية إلى أن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية . واشترك فيما بعد بنشاط وبلا انقطاع في الدورات السنوية لمؤتمر نزع السلاح: أولاً وقبل كل شيء كوكيل لوزارة الخارجية ، ثم كممثل دائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، وفي عام ١٩٧٧ كوزير للخارجية . ومنذ عام ١٩٧٧ فصاعداً أصبح ممثلاً دائماً لدى المؤتمر ذاته .

وفي عام ١٩٨٢ منح جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع السيدة ألفا ميردال من السويد . ونود اليوم أن نؤكد له مرة أخرى احترامنا وتقديرنا وامتناننا .

الرئيس: أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى إبلاغه الرسالة الهامة التي وجهها صاحب الفخامة رئيس جمهورية المكسيك إلى المؤتمر والتي أعرب فيها عن تقديره للمساهمة البارزة التي قدمها السفير الفخري غارسييا روبليس لقضية نزع السلاح . ومثلما أتيحت لي الفرصة من قبل أقول الآن إن المؤتمر يضم صوته إلى صوت رئيس جمهورية المكسيك في الإشادة بجهود السفير غارسييا روبليس . وأوجه الشكر أيضاً إلى ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى رئاسة المؤتمر . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة السويد السفيرة تيورين التي أرحب بها في المؤتمر .

السيدة ماج بريت تيورين (السويد): السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم في مؤتمر نزع السلاح وأن أهنيئكم ، على اضطلاعكم بواجباتكم الهامة خلال الشهر الأول الحاسم من المؤتمر . وإنني على يقين من أنكم ستستطيعون بما لكم من خبرة طويلة في ميدان نزع السلاح أن توجهوا أعمال هذا المؤتمر بطريقة بناءة جداً ومشهرة جداً وأتعهد بتقديم كامل دعم الوفد السويدي لجهودكم . وفي الوقت

نفسه ، أود توجيه شكري لسلفكم في رئاسة المؤتمر السفير بنهيما لتمكّنه - بمهاراته الدبلوماسية وخبرته المعروفة جيداً - من النجاح في إتمام أعمال الدورة السابقة للمؤتمر . وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسفراء الجدد بين طهرانينا في مؤتمر نزع السلاح ، وهم السفراء رازا بترام من سري لانكا ، وأوغادا من كينيا ، ونيفروتسو كمبيازو من إيطاليا ، وبيريز نوفا من كوبا ، وهوجيتونغ من الصين ، ودونواكي من اليابان ، وشانون من كندا ، وغارسيا موريتان من الأرجنتين ، وأرتياغا من فنزويلا ، وليدوغار من الولايات المتحدة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديري وامتناني للسفير غارسيا روبليس من المكسيك . وعلى الرغم من أنك لا تستطيع أن تكون بيننا اليوم ياعزيزي الفونسو أود أن أؤكد لك أننا سنفتقدك حينما نتوقف عن أداء مهامك في مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة وتودّع جميع أصدقائك هنا . وأمل بل وليس لدي شك في أننا سنلتقي ثانية في المستقبل ومن ثم سيتسنى لنا أن نواصل الاعتماد على خبرتك وحكمتك في مساعيك من أجل نزع السلاح والسلام .

إن تفاني السفير غارسيا روبليس طوال حياته في خدمة قضية نزع السلاح والشؤون المتعددة الأطراف جعل منه العميد والملهم الدؤوب بين طهرانينا ، فبسجله الحافل بالإنجازات المهنية قدم مساهمة بارزة في قضية نزع السلاح النبيلة . ولعب السفير غارسيا روبليس دوراً حاسماً فيما يتعلق بمعاهدة ثلاثيولكو . كما لعب الدور نفسه في الدورة الخاصة الأولى المكرسة لنزع السلاح وفي إعلانها الختامي . وظل اسمه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه الهيئة الجليلة . ولقد قدم مساهمته الهامة في الحملة العالمية من أجل نزع السلاح . وعمل السفير غارسيا روبليس أيضاً كوزير خارجية لبلده ، وبالإضافة إلى ذلك ، أصبح عضواً في لجنة بالم واشترك بشكل نشط للغاية في مبادرة الأمم الستة . وبالاشتراك مع مواطني ألفا ميردال ، منح السفير غارسيا روبليس جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢ . وأرحب بخلفكم ومعاونكم الحميم السفير مارين بوش لدى عودته إلى مؤتمر نزع السلاح هذه المرة كرئيس للوفد المكسيكي وأشعر بالاطمئنان على أن التعاون التقليدي الوثيق في شؤون نزع السلاح بين المكسيك والسويد سيستمر بشكل مثمر .

سيدي الرئيس ، أصفيت باهتمام كبير إلى البيانين اللذين أدلى بهما وزيرا خارجية هولندا والنمسا ، والبيان الذي أدلى به سفير المكسيك . وسيدرس وفندي بياناتهم دراسة دقيقة .

السيد الرئيس ، إن عصرنا عصر تغيرات صياحية سريعة . دعونا نتخيل أنفسنا لخمس أو لست سنوات خلت . فهل كان بوسعنا أن نتخيل التحولات السياسية التي يشهدها

العالم حالياً عندما افتتح مؤتمر ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا في العاصمة السويدية منذ ست سنوات؟ ولو كان أحد قد تنبأ بتطورات كالتطورات التي نشهدها الآن ، لكان عرضة للسخرية بأنه حالم خيالي منقطع الصلة بالحقائق . غير أن الحقيقة تجاوزت الخيال . وكثيرون منا سيذكرون كلمات أغنية الشاعر والموسيقي الأمريكي بوب ديLAN الذي غنى عن فترة مضطربة أخرى في حياتنا:

"البطيء الآن سيكون سريعاً في المستقبل
كما أن الحاضر الآن سيكون هو الماضي في المستقبل
فالترتيب
يتلاشى بسرعة
والاول الآن
سيكون الاخير في المستقبل
لان الايام تتغير" .

والايام تتغير فعلاً . فعام ١٩٨٨ هو العام الذي ظهر فيه السلم . وعام ١٩٨٩ هو عام الديمقراطية . ومن المتوقع بدرجة كبيرة أن يصبح عام ١٩٩٠ هو عام نزع السلاح . وعلينا أن نكفل مساهمة مؤتمر نزع السلاح بنصيبه لتحقيق هذا التوقع . فنزع السلاح ليس حلمًا خياليًا . إننا نستطيع أن نجعله حقيقة واقعة . فدعونا نستوفي التوقعات الجديدة بأعمال ملموسة جديدة . ودعوا مؤتمر نزع السلاح يؤدي حقيقة الدور الذي أنشئ من أجله .

وبدون مبالغة ، نستطيع أن نتحدث عن نقطة تحول في السياسة العالمية . فالتغير السياسي الكامل المفاجئ في أوروبا الشرقية مثير للفائدة ، بالطبع . فهناك أولاً الفلاسنوست والبريسترويكا في الاتحاد السوفياتي ، ثم هناك التعهدات السوفياتية والأوروبية الشرقية الحاسمة لنزع السلاح من جانب واحد ، وهناك فوق كل ذلك الموجة الضخمة لانتهاج الديمقراطية التي شهدتها الخريف الماضي . ومما يدعو إلى الارتياح بوجه خاص هو أن كل هذا قد تحقق نتيجة لتعبئة سلمية ، وشعبية ، وسياسية . وأخذت تبرز الآن أوروبا جديدة ، أوروبا تركت الحرب الباردة وراءها ، أوروبا ديمقراطية ، وتقدمية ، وتقوم على الامن المشترك .

ولدى قيامنا ببناء السلم ، يجب علينا أن نقضي على أدوات الحرب . ولقد حقق نزع السلاح فعلاً بعض التقدم ، بما يتفق مع تحسن المناخ السياسي . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أبرم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أول اتفاق لنزع السلاح النووي في التاريخ - معاهدة القوة النووية المتوسطة المدى - وتجري فيهما حالياً عملية تدمير القذائف النووية المتوسطة المدى التي تطلق من الأرض تدميراً فعلياً .

ويجري حالياً إعداد اتفاق ثنائي هام بين القوتين العظميين يعتبر مطلع عهد جديد من الناحية العسكرية وهو الاتفاق على تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . وبالمثل ، من المتوقع أن يعقد هذا العام اتفاق بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية في أوروبا . وتتفاوض القوتان العظميان حالياً حول عقد اتفاق ثنائي لتخفيض معظم ترسانتهما من الأسلحة الكيميائية كخطوة تجاه الحظر العالمي الشامل للأسلحة الكيميائية . وبالإضافة إلى التدابير التفاوضية لنزع السلاح ، تتخذ بلدان كثيرة في كل من الشرق والغرب - بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - خطوات من جانب واحد لتخفيض قواتها العسكرية وإعادة تنظيمها بأوضاع دفاعية المنحى . فضلاً عن ذلك ، اقترح الرئيس بوش مؤخراً إجراء تخفيضات في القوات التقليدية في أوروبا تفوق كثيراً التخفيضات التي كانت منظورة في فيينا ، بينما تتفاوض بعض البلدان في أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفياتي بشأن إجراء سحب كامل للقوات في هذا العام .

ومن الملامح الغريبة ولكنها أساسية حقاً لديناميات هذا الوضع أن ملاحظة تبدد التهديد العسكري تميل إلى التحول إلى نبوءة تحقق نفسها بنفسها . فهل انقلب الاتجاه اللولبي الصاعد لسباق التسلح إلى اتجاه لولبي هابط لنزع السلاح؟

وللمحافظة على الاتجاه اللولبي الهابط لنزع السلاح ، ينبغي ألا نسترخي قانعين بما تم إنجازه ، بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن نستفيد الآن إلى أقصى حد ممكن من الفرص الراهنة . ويجب علينا أن نواصل تجاوز الحدود الراسخة لما يعتبر من الأهداف الواقعية سياسياً .

وبينما لا يزال من السابق لأوانه أن نحدد عام ١٩٩٠ بأنه عام نزع السلاح ، فإنني أعتقد بأنه يمكن القول إنصافاً بأننا قد بدأنا نرى المعالم البارزة والمتوازنة لتدابير نزع السلاح: اتفاقات تفاوضية أو تعهدات من جانب واحد بشأن الأسلحة الاستراتيجية وغيرها من الأسلحة النووية ، وبشأن الأسلحة الكيميائية ، وبشأن القوات التقليدية ، وبشأن تدابير بناء الثقة الأخرى .

بيد أن من المؤسف أن التقدم في الجهود العالمية المتعددة الأطراف لنزع السلاح يعتبر بطيئاً نسبياً بالمقارنة مع ما سجلته مؤخراً المباحثات الثنائية والمفاوضات الأوروبية الإقليمية . وهذا لفرز بالنسبة للجمهور العام . فإذا كانت القوتان العظميان عسكرياً تسعيان إلى نزع سلاح حقيقة ، فمن الأجدر بهما أن تعملوا بنشاط لعقد اتفاقات عالمية .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، اعتدنا على سماع الادعاء بأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية سيتم قريباً . ولا يستطيع الدبلوماسيون ، والسياسيون ، والحكومات ترديد مثل هذه التصريحات إلى الأبد بكيفية يمكن تصديقها . و"النص المتجدد" هو في حد ذاته إنجاز هام . وإذا وجدت الإرادة السياسية فلن توجد عقبات لا يمكن التغلب عليها . ويجب علينا أن نكون في وضع يتيح لنا تحديد وقت قريب يمكن فيه توقع إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

وفي رأي السويد ، يمكن استكمال المفاوضات نفسها في غضون سنة واحدة ، إذا سلّمنا بوجود الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف . فقد سبق أن تبين في مفاوضات أخرى أن إعلان الالتزام السياسي بالتوصل إلى اتفاق في غضون إطار زمني محدد يؤدي فعلاً إلى تحقيق هذا الاتفاق . ولقد تم في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية النظر في إصدار تعهد عام مماثل يتعلق بحد زمني يتفق عليه .

وبدأت عام ١٩٨٩ في ظل أفضل البشائر . إذ يبدو أن مؤتمر باريس الذي عقد في وقت مبكر من العام الماضي قد وقرّ الزخم اللازم والشعور بالاستعجال . وحكومتني مقتنعة بأن إعلان باريس ، الذي أيدته نحو ١٥٠ دولة ، كانت ممثلة على مستوى سياسي رفيع ، يعتبر تعهداً حقيقياً من جانب جميع المشتركين بفرض حظر على الأسلحة الكيميائية على وجه السرعة . وكان خير من جسّد هذا التعهد هو السفير موريل رئيس اللجنة المختصة في عام ١٩٨٩ . وتبدي السويد امتنانها لطاقته ، وبراعته ، وإخلاصه المتناهي للمهمة الموكولة إليه . ولذلك فإننا نود في إبداء شكرنا له والإعراب عن تقديرنا للإنجازات التي تمت في المفاوضات تحت رئاسته .

والنتائج التي تم تحقيقها في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٩ قيّمة جداً . فبروتوكول الإجراءات المتعلقة بالتفتيش ، والمرفق الخاص بالسرية ، والمرفق الخاص بالمواد الكيميائية ، وإضافة المرفق الأول الخالي من الاقواس تقريباً إلى المادة السادسة في "النص المتجدد" ، والتقدم الذي أحرز في فقرات النصوص النهائية وفي المادتين السابعة والثامنة ، والنصوص الأولى المتعلقة بتكوين المجلس التنفيذي ، وتنقيح الجزء الثاني من المادة التاسعة - كلها تدل على العمل المكثف والمثمر الذي تم إنجازه خلال عام ١٩٨٩ .

ولكن مهما كانت أهمية هذه النتائج ، فإنها مع ذلك لا تعتبر تقدماً باهراً . وكان إعلان باريس قد أدى بنا إلى توقع تقدم باهر .

فلم نتمكن حتى الآن من صياغة نص معاهدة لقاعدتنا المشتركة فيما يتعلق بالتفتيش بالتحدي . ولا نعلم حتى الآن الشكل الذي سيتخذه نظام التحقق المخصص .

ولا توجد صيغة مقبولة على نطاق واسع لتكوين المجلس التنفيذي واتخاذ القرارات . ولا تزال وجهات النظر مختلفة جداً بشأن المبدأ الذي يقضي بأن يصبح حظر الاستخدام التام ساري المفعول في نفس الوقت الذي تدخل فيه الاتفاقية حيز النفاذ . وحلول هذه المشاكل متاحة بالفعل وإلى حد بعيد . وما يحتاج إليه الأمر هو الإرادة السياسية ، والالتزام ، والشجاعة من أجل التفاوض الجاد ، والاختيار بين البدائل ، والتوفيق بين الحلول .

والزخم الأعظم الذي وفرته المشاورات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٩ علامة طيبة . ولقد استفادت اللجنة من بعض النتائج . هذا ومن علامات حسن النوايا مذكرة التفاهم الثنائية المتعلقة بتبادل البيانات ، وزيارات بناء الثقة ، والتفتيش في النهاية قبل التوقيع على الاتفاقية . بيد أن مما يخيّب الأمل أن الاتفاق الثنائي المتعلق بترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي تم التصديق عليه وإعلانه في الاجتماع الذي عقد على مستوى وزراء الخارجية في وايومنغ في أيلول/سبتمبر ، لم يبلغ حتى الآن إلى مؤتمر نزع السلاح .

ويبدو أن التأخير يعزى إلى ضرورة إبداء بعض التحفظات المعلقة التي تسمح لبعض الدول بالاحتفاظ ببعض مواد الحرب الكيميائية حتى يتم - وفقاً لتقديرها مسن جانب واحد - انضمام جميع الدول التي لديها القدرة على صناعة الأسلحة الكيميائية إلى الاتفاقية .

وتشارك السويد تماماً في القلق حول ضمان التقيد العالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية . وعلى أية حال فإن مثل هذه التحفظات قد تأتي بنتيجة عكسية بتركها شفرة واسعة في النظام وبذا تتيح ذريعة للبلدان الأخرى للاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية بالمثل - أو الحصول عليها . وترى حكومة السويد أن مما يتسم بأهمية حيوية أن يتاح لجميع الدول التي ترغب في الاشتراك في المفاوضات أن تفعل ذلك وفقاً لإعلان باريس لعام ١٩٨٩ .

فعام ١٩٩٠ سيكون عاماً حاسماً في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويجب الآن إحراز تقدم باهر أكيد .

أما معاهدة عدم الانتشار فهي ركن أساسي في النظام القانوني الدولي في ميدان نزع السلاح . إذ قدمت هذه المعاهدة إسهاماً كبيراً في الأمن الدولي لمدة عقدين . وأدى التخلي عن الأسلحة النووية عن طريق التزام أغلبية واسعة من البلدان بمعاهدة عدم الانتشار إلى تعزيز الرفض الدولي للأسلحة النووية تدريجياً وإلى بروز عدم حيالة مثل هذه الأسلحة كقاعدة جديدة من قواعد السلوك الدولي .

فقد تمهنت ١٤٠ دولة - منها ١٣٧ دولة غير حائزة للأسلحة النووية و ٣ دول حائزة لها - بالالتزام بمعاهدة عدم الانتشار ومنع انتشار الأسلحة النووية . وتمهنت الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية - وهي الاتحاد السوفياتي ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة - بمواصلة التفاوض بحسن نية حول التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي بصفة عاجلة ونزع السلاح النووي . وأوفت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة . أما الدول الحائزة للأسلحة النووية فإنه ينبغي أن تتجاوز بكثير التخفيضات المحدودة عسكرياً لترساناتها القائمة إذا كانت تريد أن تؤدي الدور الذي يقع عليها في هذه الصفة .

وهناك عاملان لهما أهمية خاصة لضمان عدم التراجع عن المعاهدة بعد عام ١٩٩٥ . فأولاً ، ينبغي أن يكون التقيد بالمعاهدة عالمياً . ولذلك فإنني أحث الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية غير المشتركتين في المعاهدة ، وكذلك جميع الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها ، على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وعلى الاشتراك بطريقة بناءة في المؤتمر الاستعراضي الرابع والجهود التي ستعقب ذلك لضمان تمديد المعاهدة إلى ما بعد عام ١٩٩٥ .

وثانياً ، ينبغي الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة . فكمما قلت من قبل ، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة قامت بنصيبها . والأسلوب الواضح للدول الحائزة على الأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ولضمان تمديدها هو أن تقوم بتخفيض ترسانات الأسلحة النووية فيها تخفيضاً جذرياً وأن تبرم معاهدة لحظر شامل للتجارب - فذلك هو المدخل المؤدي إلى نزع السلاح النووي .

فحظر التجارب الشامل يعتبر حاسماً بالنسبة للجهود المبذولة لوضع حد لسباق التسلح النووي . ومنذ أكثر من ربع قرن مضى ، أعربت ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ عن تصميمها على التوصل إلى وقف جميع التفجيرات الاختبارية للأسلحة النووية إلى الأبد . ومنذ أكثر من ٢١ سنة ، وفي معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، أعربت هذه الدول مرة أخرى عن تصميمها الذي أعربت عنه قبل ذلك بخمس سنوات . واليوم ، وبعد مضي أكثر من ٢٦ عاماً على إبرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، لم تبدأ بعد المفاوضات المتعلقة بفرض حظر شامل على التجارب .

وأدنى إسهام يمكن أن تقدمه الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى المؤتمر الاستعراضي وتمديد المعاهدة هو أن توافق على بدء المفاوضات المتعلقة بفرض حظر شامل على التجارب . فالمطالبة بفرض حظر شامل على التجارب موضوع في محله تماماً في هذا العام لسببين: السبب الأول هو المؤتمر الاستعراضي المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار .

والسبب الآخر هو أن الجهود المبذولة للدعوة إلى عقد مؤتمر لتعديل معاهدة حظر
الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ قد أحرزت تقدماً . والهدف المبيّن هو تحويل معاهدة
الحظر الجزئي للتجارب - التي تفرض حظراً على تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي
الفضاء الخارجي وتحت سطح البحر ، ولكن ليس في جوف الأرض - إلى معاهدة شاملة لحظر
التجارب . ومن المأمول فيه أن تقوم الدول الحائزة على الأسلحة النووية بتقييم صحيح
للإشارات السياسية المنبعثة من المبادرة إلى عقد هذا المؤتمر المعني بالتعديل .
ومن المأمول فيه أيضاً أن تتيح هذه الدول لمؤتمر التعديل أن يصبح الحافز المطلوب
لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بسرعة وبحسن نية لإبرام معاهدة حظر شامل
للتجارب .

ومنذ عقود مضت ، حثت حكومتني ، مع الأغلبية العظمى من الدول ، مؤتمر نزع
السلاح على المبادرة بإجراء مثل هذه المفاوضات وعملت بنشاط كبير من أجل تحقيق هذا
الغرض ولكن بآت جهودها حتى الآن بالفشل . ولا تزال حكومتني ترى أن هذه المفاوضات
لها ضرورة ملحة . والواقع أن إلحاحها يتزايد . ولا تزال السويد تعتقد أن هذه
المفاوضات تدخل في اختصاص مؤتمر نزع السلاح .

والآن ، وقد دخلنا في مرحلة زادت فيها الجوانب البناءة في العلاقات بين
الشرق والغرب ، هناك فرص جديدة أمام مفاوضات نزع السلاح .

غير أن الروح البتاءة يجب أن تشمل جميع جوانب نزع السلاح . وإلا سينشأ خطر
واضح هو أن القيود في مجال ما سوف تحيطها جهود التسليح في مجال آخر . فالقوات
البحرية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهياكل العامة للقوة العسكرية ، ولذا يجب إدماجها
في هذه الهياكل وعدم استثنائها من الجهود المبذولة من أجل تحقيق نزع السلاح وبناء
الثقة . ومن الضروري لهذا السبب أن تكون المبادرات المتعلقة بالقوات العسكرية ذات
القواعد الأرضية مضمومة بتدابير تتناسب معها في المجال البحري . وإذا توفرت الإرادة
السياسية اللازمة فمن الممكن التغلب على الاختلافات السياسية والقانونية في هذا
المصد .

فالأسلحة النووية المنقولة بحراً تمثل مشكلة عالمية ينبغي أن تشملها عملية
نزع السلاح . وهذه المسألة جانب هام من جوانب مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع
السلاح النووي - أي البند ٢ من جدول أعمالنا وهو بند لم يلق حتى الآن الاهتمام الذي
يستحقه في هذا المؤتمر . فيجب التفاوض أيضاً بشأن تدابير بناء الثقة في المجال
البحري وتحديث قوانين الحرب البحرية .

وقد ذكرت آنفاً أن مسألة منع وقوع حوادث في أعالي البحار ينبغي أن تدرج في
جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وهذه المسألة يمكن معالجتها ، بل يجب في رأي السويد

أن تعالج في إطار البند ٣ من جدول الأعمال ، وهو منع الحرب النووية ، إذ أن الحوادث البحرية يمكن أن تتصاعد لتغدو حرباً نووية . فالعدد المفرط من الأسلحة النووية في البحار يشير قلقاً مشروعاً لدى الرأي العام على النطاق العالمي . وهذه المشاعر مؤيدة بالسرية التي تحيط عادة بتوزيع هذه الأسلحة .

ولذلك فقد رحبت السويد بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة من جانبها وحدها بإزالة عدة أنواع من الأسلحة التكتيكية النووية المحمولة بحراً وحشت الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تتخذ حذوها .

ولقد لاحظنا أن هناك مناقشة جارية في الولايات المتحدة حول ضرورة إعادة النظر في السياسة التي لا تؤيد أو تمنع وجود الأسلحة النووية على متن سفن حربية محددة . وفي هذا السياق ، نلاحظ باهتمام كبير المقترحات التي أبدت مؤخراً بشأن ضرورة بدء المباحثات بين القوتين العظميين بهدف إزالة الأسلحة النووية التكتيكية من السفن الحربية السطحية ومن الغواصات . وإنني أرحب بهذه التطورات ، وأود أن أشير إلى أن حكومتي تؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى حظر جميع الأسلحة النووية من جميع السفن والغواصات فيما عدا تلك الأنواع التي يتم تحديدها بوجه خاص بموجب اتفاق ، وذلك كتدبير مؤقت تمهيداً لازالة الأسلحة النووية من البحار والمحيطات على نطاق أوسع . فتاريخ الجهود التي بذلت لنزع السلاح في مرحلة ما بعد الحرب ليس فيه ما يشير إلى المسائل المتعلقة بالبحرية . ونظراً للحساسيات الخاصة التي تحيط بالقوات البحرية ، أرى أن المناقشات الجارية مشجعة جداً .

وفي ظل المناخ السياسي الذي يتحسن بسرعة ، من المنطقي أن تتحسن أيضاً احتمالات نزع السلاح . فلم يعد من الضروري الخضوع لمخظورات الأمن . والتحدى هو التفوق على إنجازات اليوم .

"لا تقف على مدخل الباب

لا تعدّ طريق القاعة

فمن سيلحقه الضرر

هو من تخلف عن الركب"

هذا على نحو ما ورد في أغنية بوب ديلان .

"فالأمر الآن

سيفوز في المستقبل

لأن الأيام تتغير" .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة ملكة السويد على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى رئاسة المؤتمر . وكما أعلنت من قبل ، أدعو الآن ممثل المكسيك ، إلى إلقاء كلمته ، بصفته منسقاً لمجموعة ال ٢١ .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، أود أن أدلي بالبيان التالي عن إعادة إنشاء اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية .

"لقد دأبت الحكومات في مناسبات كثيرة خلال العام الماضي ، فسي بيانات منفردة ، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، وفي مؤتمر باريس ، وكذلك الحكومات والصناعة معاً في مؤتمر كانبيرا ، على التعبير عن تأكيدها للالتزام المجتمع الدولي بفرض حظر على الأسلحة الكيميائية . وينبغي أن ينعكس هذا الالتزام ، والإعلانات المتكررة لإرادة السياسة في هذا الصدد ، في أعمالنا في عام ١٩٩٠ .

"ولا بد من إحراز تقدم سريع في المسائل السياسية التي لم يبت فيها حتى الآن يواكب التقدم المحرز في المسائل التقنية . فمما يشير قلقاً شديداً لدى مجموعة الـ ٢١ أن التقدم الجوهرى الذي تم إحرازه في المسائل التقنية الأولية لم يصحبه تقدم في بعض المسائل السياسية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجموعة كاستخدام الأسلحة الكيميائية ، والمساعدة ، والجزاءات ، والمجلس التنفيذي . ويجب أيضاً إيجاد توازن سليم بين حقوق والتزامات جميع الأطراف المقبلة في الاتفاقية لكي يتسنى ضمان التقيد العالمى بهذا المك الهام من صكوك القانون الدولي . وينبغي أن ينعكس هذا بوضوح في المفاوضات إذا كان المراد منها هي أن تصل إلى نتيجة ناجحة وبذا يتخلص العالم من التهديد باستخدام هذه الأسلحة المروعة من أسلحة التدمير الشامل .

"ولقد أكد مؤتمر حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد في باريس في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ في إعلانه الختامى الذى اعتمدته جميع الدول المشتركة بالإجماع ، على إلحاح وأولوية المهمة الموكولة إلى اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ودعت مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى 'مضاعفة جهوده ، على وجه الاستعجال ، لحل المسائل المتبقية بسرعة وإبرام الاتفاقية في أقرب وقت ممكن' .

"وتم التأكيد أيضاً على إلحاح إبرام اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية في المؤتمر المشترك بين الحكومات والصناعة الذي عقد في كانبيرا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر من العام الماضي .

"وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الدورة الرابعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارين يشيران إلى عمل اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية .

"ويعرب القرار ١١٥/٤٤ (أ) بشأن 'الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)' عن أسف الجمعية العامة 'لأنه لكم يتم حتى الآن إبرام اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك

الأسلحة'. وجاء في هذا القرار أن الجمعية العامة اتحت مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العليا ، خلال دورته لعام ١٩٩٠ ، التي ستكون ذات أهمية حاسمة ، بتكثيف المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية وتعزيز جهوده وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق زيادة الوقت الذي يكرسه لهذه المفاوضات ، آخذاً في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المقبلة لكي يتم ، في أقرب موعد ممكن ، الإعداد النهائي للاتفاقية وإعادة إنشاء لجنته المختصة للأسلحة الكيميائية لذلك الغرض بالولاية التي سيوافق عليها المؤتمر في بداية دورته لعام ١٩٩٠ .

"وذكر بوجه خاص القرار ١١٥/٤٤ (ب) بشأن 'اتخاذ تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وتأييد عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية' أن الجمعية العامة اتحت مؤتمر نزع السلاح على أن يواصل مفاوضاته بشأن وضع اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بوصفها مسألة ذات أهمية ملحة متواصلة' .

"وبذلك ، أكدت الجمعية العامة منذ أقل من شهرين على إلحاح المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحثت هذا المؤتمر على التفاوض بهدف تنقيحها بصفة نهائية . وأكدت الجمعية العامة أيضاً على أنه ينبغي أن تشمل هذه الاتفاقية ، في جملة أمور ، حظر استخدام الأسلحة الكيميائية . ولا بد من أن تنعكس جميع هذه النقاط في الولاية المتعلقة بالمفاوضات .

"وبناء على ذلك ، لا تزال مجموعة الـ ٢١ تعتقد أنه ينبغي أن تتضمن الولاية التي سيعتمدها هذا المحفل إشارة إلى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية لكي تتسق هذه الولاية مع قراري الجمعية العامة ١١٥/٤٤ (ألف) و(باء) ومع مضمون الإعلان الختامي لمؤتمر باريس .

"وينبغي حذف عبارة 'فيما عدا ما يتعلق بصياغتها النهائية' من نص الولاية لكي ننقل للمجتمع الدولي موافقتنا التامة على المسؤولية المعهود بها إلى اللجنة المختصة على النحو الذي ورد في النصوص الثلاثة المشار إليها أعلاه والتي التزمت بها الدول الممثلة هنا بدون استثناء . وكما صدر من الجمعية العامة ومؤتمر باريس ، ينبغي إنجاز المفاوضات في أقرب وقت ممكن . فيجب الإعراب عن هذا بوضوح في الولاية .

"وتود المجموعة أن تؤكد على الأهمية التي تعلقها على جميع جوانب الولاية وعلى سير المفاوضات وفقاً لما ورد عنها في هذا البيان" .

(ثم واصل كلمته بالاسبانية)

وأخيراً ، وبصفتي ممثلاً للمكسيك ، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري الخالص للكلمات الرقيقة المتعلقة بالسفير غارسيا روبليس التي بدرت منكم أنتم يا سيادة الرئيس ومن الممثلة الموقرة للسويد ، السفيرة تيورين .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): بذلك تنتهي قائمة المتكلمين اليوم . هل هناك أي عضو آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ يبدو أنه ليس هناك من يرغب . فبناء على ما اتفقنا عليه أثناء مشاوراتنا غير الرسمية ، سأرفع الآن الجلسة العامة مؤقتاً وسأدعو في غضون ثلاث دقائق إلى عقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر لينظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل لدورة عام ١٩٩٠ ، وفي إعادة إنشاء الهيئات الفرعية ، وفي طلبات الاشتراك التي وردت من الدول غير الاعضاء في المؤتمر .

رفعت الجلسة مؤقتاً في الساعة ١٢/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١٢/٣٠

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): تستأنف الجلسة العامة ٥٢٢ لمؤتمر نزع السلاح .

ونبدأ الآن بإضفاء الصفة الرسمية على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع غير الرسمي بشأن عدة مسائل تنظيمية .

أعرض الآن على مؤتمر نزع السلاح ورقة العمل CD/WP.375 بشأن جدول أعمال دورة عام ١٩٩٠ وبرنامج العمل للجزء الأول من تلك الدورة لاتخاذ قرار بشأنها . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع هذا المقرر . وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): سأتناول الآن ورقة العمل CD/WP.376 المتعلقة بإعادة إنشاء اللجنة المختصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعّالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع هذا المقرر . وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): أنتقل الآن إلى تعيين رئيس اللجنة المختصة . يبدو لي أن اللجنة توافق على تعيين السفير أندريا نفروتو كمبيازو من إيطاليا في هذا المنصب . وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): أنتقل الآن إلى ورقة العمل CD/WP.377 المتعلقة بمشروع المقرر بشأن إعادة إنشاء اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية . فإذا

لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع هذا المقرر .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعرض على المؤتمر الآن تعيين رئيسي
اللجنة المختصة . وألاحظ أن هناك توافقاً للآراء على تعيين السفير استيفان فارغا من
هنگاريا رئيساً لهذه اللجنة .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): بالنيابة عن المؤتمر ، أبدي تهانينا
للسفيرين نفروتو كمبيازو وفارغا على منصبيهما الهامين . وأتمنى لهما النجاح
الكامل في الاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهما . ألاحظ أن سعادة سفير
إيطاليا يطلب الكلمة .

السيد نفروتو كمبيازو (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد
الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تهنئتي المخلصة لتوليكم الرئاسة في هذا الشهر
الافتتاحي الهام للمؤتمر وعن امتناني الحار للسفير بنهيم من المغرب للعمل الممتاز
الذي أنجزه . وإنني لواثق تماماً ، يا سيادة الرئيس ، من أن مؤتمر نزع السلاح
سيتمكن بفضل توجيهاتكم وخبراتكم القيمة من الاضطلاع بأعماله الحاسمة المقبلة بطريقة
ثمرة . وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لكلمات الترحيب الحارة
التي وجهتموها لي بصفتي الممثل الجديد لإيطاليا في مؤتمر نزع السلاح .

وأود ، يا سيادة الرئيس ، أن أشكركم كثيراً وكذلك أن أشكر عن طريقكم أعضاء
المؤتمر الموقرين على الثقة التي أودعتموها في شخصي وفي وفدي بتعييني رئيساً
للجنة المختصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعّالة لتأمين الدول غير الحائزة
للسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . فنحن
ندرك أننا نعيش في وقت يتسم بأهمية خاصة ونشاهد أحداثاً تدعو إلى زيادة تطلعاتنا
إلى التقدم والمزيد من التفاهم في ميادين كثيرة وفقاً لما ورد بوضوح في الرسالة
التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كويلار ، إلى المؤتمر ،
وكذلك في رسالة رئيس المكسيك والسادة الموقرين الذين ألقوا كلماتهم أمام هذه
الهيئة اليوم . أما فيما يتعلق بالمجال المحدد لهذه اللجنة المختصة ، فإنني
واثق ، رغم عدم إحراز أي تقدم جوهري حتى الآن ، أن التقدم في هذا المجال سيعتمد
كثيراً على الجهود والنوايا الطيبة التي سيتاح لكل منا أن يساهم بها في هذا
الشان . وستكون مهمتي ، قبل كل شيء ، هي العمل بأقصى قدر من الواقعية والانفتاح ،
مع علمي التام بالصعوبات ولكن أيضاً بالفرص التي تتيحها الملامح الجديدة للعلاقات

بين الشرق والغرب . ولذلك ، سأطلب أيها الزملاء الاعزاء مقابلة كل منكم في الايام المقبلة لجمع مقترحاتكم وآرائكم بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية . وسأعرض عليكم بعد ذلك برنامج العمل .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا والاحظ أن سعادة سفير هنغاريا قد طلب الكلمة .

السيد فارغا (هنغاريا) (الكلمة بالإنكليزية): أود قبل كل شيء، يا سيادة الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح كما أود أن أنضم إلى السفير نفروتو كامبيازو في تمنياته الطيبة لكم . كذلك أود أن أشكر مؤتمر نزع السلاح عن طريقكم ، يا سيادة الرئيس ، على تعييني رئيساً للجنة الأسلحة الإشعاعية . وأتعهد بأن أبذل الجهود اللازمة لإحراز تقدم في أعمال لجنة الأسلحة الإشعاعية بهدف التوصل إلى اتفاق لوضع اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير هنغاريا الموقر على بيانه . وأود الآن أن أعطي الكلمة لأمين عام المؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، السفير كوماتينا ، الذي سيدلي ببيان فيما يتعلق بالخدمات المتاحة لهذا المؤتمر .

السيد كوماتينا (أمين عام المؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، لن تستغرق كلمتي وقتاً طويلاً حيث إنه لا يوجد أي شيء جديد أريد أن أبلغه إلى المؤتمر .

فكما يعلم أعضاء المؤتمر ، لا تزال الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية . وكما حدث في الدورات السابقة ، لا بد من أن يحقق المؤتمر هدف تخفيض الخدمات المخصصة له بنسبة ٣٠ في المائة . وسينطبق هذا التخفيض مرة أخرى على عدد الجلسات الأسبوعية . فكما كان عليه الحال في عام ١٩٨٩ أيضاً ، سيعني هذا من الناحية العملية تخصيص ١٠ جلسات أسبوعياً للمؤتمر بخدمات كاملة - ١٥ جلسة أسبوعياً خلال جلسات الفريق المعني بالظواهر الاهتزازية . وبعبارة أخرى ، ستتاح لنا جلستان يومياً بخدمات كاملة طوال دورة عام ١٩٩٠ فضلاً عن جلسة إضافية واحدة عند انعقاد الفريق المعني بالظواهر الاهتزازية .

ومع تقدم أعمال المؤتمر ، قد يلزم عقد جلسات للهيئات الفرعية تبعاً مع لجان أو مجموعات عمل أخرى . ولقد سبق تنفيذ هذه العملية في الماضي ومنعت تبديد

الموارد المخصصة في الحالات التي لم تستخدم فيها بالكامل الساعات الثلاث المخصصة لكل جلسة . وفي هذا الصدد ، ومن المهم أيضاً مراعاة الدقة في مواعيد بدء جلسات المؤتمر . ولاحظ أننا لا نستخدم جميع الخدمات المخصصة لنا . وللعلم ، ضاعت على المؤتمر وهيئاته الفرعية ٧٦ ساعة و ٥٥ دقيقة في عام ١٩٨٩ بسبب التأخير في بدء الجلسات ، و ٢٢٣ ساعة و ٣٠ دقيقة لانتهائها في وقت مبكر ، و ٩٣ ساعة بسبب إلغاء الجلسات فيبلغ بذلك مجموع الساعات الضائعة نحو ٤٠٠ ساعة .

ومن المفهوم أيضاً أنه لا يمكن عقد جلسات بخدمات كاملة في المساء أو أثناء عطلات نهاية الاسبوع .

وأود أن أذكركم أيضاً بأن التدابير التي وافق عليها المؤتمر في الاجتماع غير الرسمي المعقود في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ والمتعلقة بالوثائق ، لا تزال قائمة . ولتنفيذ هذه المقررات وتحقيق وفورات في تكاليف الوثائق ، يلزم تقديم جميع الورقات في الوقت المناسب .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة على بيانه . ولقد لاحظت أثناء مشاوراتنا أن الأعضاء يوافقون على الترتيبات التي وصفها السفير كوماتينا . ولذلك فإننا سنعمل وفقاً لها .

وليس لديّ أي عمل آخر ينبغي النظر فيه اليوم . فإذا لم يكن هناك أي مندوب يرغب في الكلمة ، فإنني أعلن رفع هذه الجلسة العامة . على أن تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٨ شباط/فبراير في الساعة العاشرة صباحاً .

رفعت الجلسة في الساعة ١٤/٤٠